التعاون الصناعي
في الخليج العربي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

العدد 106 سبتمبر 2013

"إعادة التدوير للصناعات الخليجية"
مبادرة "جويك"
لتعزيز التنافسية بدول المجلس

وفد "جويك" يلتقي كبار قيادات اليمن ويبحث قضايا التنمية الصناعية

ممدوح هبرة: المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة.. الواقع والطموح

برامج "جويك" التدريبية لتنمية القدرات بالخليج

جمال بنون: صُنع في المريخ

الدورات التدريبية
لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية
للعام 2013

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting
www.goic.org.qa

إدارة وترويج الصادرات الصناعية
28 - 31 يناير
الدوحة - دولة قطر

تحسين أداء إدارات المناطق الصناعية
11 - 13 فبراير
الرياض - المملكة العربية السعودية

تسويق المنتجات المصنعة
13 - 14 مارس
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي
8 - 11 أبريل
الدوحة - دولة قطر

التصنيع والتميز الصناعي
28 - 30 أبريل
الرياض - المملكة العربية السعودية

إدارة الملوثات والعوادم الصناعية
13 - 15 مايو
الدوحة - دولة قطر

تطوير ريادية الأعمال
27 - 30 مايو
جدة - المملكة العربية السعودية

كيف تبدأ مشروعاً صناعياً
10 - 13 يونيو
الدوحة - دولة قطر

تطوير الاستثمارات والشراكات الصناعية
23 - 27 يونيو
الدوحة - دولة قطر

إستراتيجيات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
16 - 19 سبتمبر
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

أساليب جمع ومعالجة البيانات الصناعية
11 - 14 نوفمبر
الدوحة - دولة قطر

الأمن والسلامة الصناعية
25 - 28 نوفمبر
رأس الخيمة - دولة الإمارات العربية المتحدة

TCD
Training and Capacity Development

يقدم هذه الدورات مجموعة من خبراء "جويك"
وخبراء دوليين من ذوي الاختصاص
سارعوا بالتسجيل والاشتراك
حسم 25 % للمشاركة في ثلاث دورات
و20 % للمشاركة في دورتين
حسومات خاصة للمجموعات
رحلات سياحية على هامش الدورات
ونحن جاهزون لتقديم دورات خاصة عند الطلب

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية:
(+974) 44 858 717 / 727 / 820 /888
فاكس: (+974) 44 831 723
ص. ب. 5114 الدوحة / دولة قطر
بريد إلكتروني tcd@goic.org.qa

جويك

بيت الخبـــرة الخليجـــي الأول
في مجـال الاستشـارات الصناعيـة

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دوريـــة ربـع سـنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشـارات الصناعيـة "جويك"، تعنى بنشر أخبـار وتقـارير ولقـاءات في قطـاع الصناعة، إضـافة إلى مقـالات حـول التوجهـات الصناعية والاقتصـادية في دول مجلس التعـاون الخليـجي واليمن وتطبيقـات التقنيـة الحديثـة في هذا القطاع.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي المنظمـة، ويتحمـل الكـاتب المسؤولية وفق قوانين حقوق النشر.

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام

الأمين العام للمنظمة

عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيسة التحرير

عبير عادل جابر

الإخراج الفني والتصوير

حسن أحمد حسن

للمراسلة والاستعلام

هاتف:

+ 974 44 858 717

+ 974 44 858 888

بريد إلكتروني:

aajaber@goic.org.qa

المحتويات

6 إعادة التدوير للصناعات الخليجية
مبادرة "جويك" لتعزيز التنافسية بدول المجلس

24 ممدوح هبرة: المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة.. الواقع والطموح

38 برامج "جويك" التدريبية لتنمية القدرات بالخليج

18 وفد "جويك" يلتقي كبار قيادات اليمن ويبحث قضايا التنمية الصناعية

★ التجارة الخارجية لدول المجلس عام 2011.. 517 مليار $ فائض الميزان التجاري — 48

★ التبادل التجاري البينيّ لدول مجلس التعاون الخليجي — 42

★ مستقبل الاستثمار في الصكوك بمنطقة الخليج — 30

★ الملامح الأساسية لصناعة مواد البناء في دول المجلس 2012 — 12

★ التصنيع الخليجي.. بين الوضع الراهن ورؤية الغد — 36

★ فرص استثمارية واعدة في الرياض والكويت — 32

★ تأملات في واقع الصناعة البتروكيماوية بدول المجلس — 46

★ تنافسية الصادرات الخليجية.. قراءة تحليلية — 52

مواضيع أخرى:

★ أخبار "جويك" — 58

★ أخبار الصناعة — 56

★ ملخص ملف فرصة استثمار صناعي — 35

★ وصل حديثاً — 41

★ فعاليات صناعية قادمة — 40

★ إصدارات "جويك" — 45

التعاون الصناعي
في الخليج العربي

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

MIOP TCD ISP ITA IMI SPX

www.goic.org.qa

بوابة معلومات الأسواق الصناعية (IMI)

برنامج المعونة الفنية الصناعية (ITA)

برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)

برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)

برنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP)

برنامج المناولة والشراكة الصناعية (SPX)

ص . ب : 5114 الدوحة - قطر هاتف : 44858888 974+ فاكس : 44831465 974+ البريد الإلكتروني : goic@goic.org.qa

في يوم الأغذية العالمي..
"جويك".. تحقيق الاكتفاء الذاتي الخليجي بدعم الصناعات الغذائية

أثار الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية والغذائية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية موجة كبيرة من المخاوف، حيث بات العالم في وجه تحديات خطيرة مع انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الجوع والفقر في مختلف أصقاع الأرض، وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي العالمي لم يتدهور كثيراً حتى الآن، إلا أن المخاطر لا تزال تلوح في الأفق، وتعززها عوامل عدة، أبرزها التغييرات الحاصلة في المناخ، والتنمية غير المستدامة التي تهدد النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي على الأرض.. من هنا كان إطلاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) شعار "نظم غذائية مستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية" على يوم الأغذية العالمي، الذي يصادف 16 أكتوبر. فالعوامل المذكورة ساهمت حتى اليوم في معاناة 870 مليون شخص في العالم من نقص التغذية المزمن، ويتوقع أن يصبح العدد مليارياً جائع عام 2050، لذا كان لا بد من دق ناقوس الخطر عالمياً، وعربياً وتحديداً خليجياً.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً حيوياً في العالم، نظراً للقوة الاقتصادية التي تشكلها، استناداً إلى ثروتها البترولية والمعدنية، لكن وضعها لجهة الأمن الغذائي يبدو مصدر قلق لأصحاب القرار وصانعي السياسات، حيث إن التحديات التي تواجه مصير حياة سكان هذه الدول كثيرة، خصوصاً أنها تستورد أكثر من 80 % من احتياجاتها الغذائية، وتشير التوقعات إلى أن إجمالي واردات المجلس من الأغذية سيرتفع إلى قرابة 53.1 مليار دولار بحلول العام 2020، حيث سيزداد استهلاك سكان هذه الدول بنسبة 105 %.

وتواجه دول الخليج تحدياً مفصلياً في ندرة المياه في أراضيها، إذ إنها تقع ضمن أكثر مناطق العالم جفافاً وفقراً بالموارد المائية الطبيعية ذات الصلة بتحقيق الأمن الغذائي، كما أنها تعاني من خطورة استحواذ القطاع الزراعي على حوالي 80 % من الاستخدام الكلي للمياه في المنطقة، كما أن الضخ المفرط من المياه الجوفية لتلبية متطلبات هذا القطاع تسبب باستنزاف نسبة كبيرة من المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، لذلك خططت هذه الدول لإنشاء المزيد من محطات التحلية، بحجم استثمارات يبلغ حوالي 100 مليار دولار بين عامي 2011 و2016، لتتناسب مع الزيادة المتوقعة للطلب على المياه.

هنا بدأت مساعٍ لمواجهة التحديات الاقتصادية الملحة، وبالتالي كان لا بد من برامج خليجية فعّالة تضمن تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء للسكان. وقد اتبعت دول الخليج العربي إستراتيجية تأمين بعض السلع الغذائية الأساسية عبر الاستثمار في دول زراعية كالسودان والهند وباكستان وإندونيسيا بتكلفة قليلة نسبياً. وقد كانت لدول مجلس التعاون تجارب رائدة ومختلفة في هذا المجال، بهدف تقليل فجوة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي، إدراكاً منها لحجم الآثار السلبية على بلدانها اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً، وبهدف تقليل الاعتماد على الخارج في سدّ هذه الفجوة.

ضمن هذه المعطيات كان سعي "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) لدعم الصناعات الخليجية لزيادة مساهمتها في برامج الأمن الغذائي بالخليج العربي، وذلك عبر تقديم خدمات استشارية صناعية عالية المستوى للصناعات الغذائية الخليجية، لزيادة جودة منتجاتها وتنويعها، مما يزيد من مساهمتها في التنمية الاقتصادية الخليجية، كما أن "جويك" تلعب دوراً بارزاً في نقل التقنية والعمل مع الصناعات الغذائية الخليجية للارتقاء بصناعاتها إلى المستويات العالمية، مما يساهم في تطوير نظم غذائية مستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية في دول المجلس.

وقد توصلت الدراسات التي أعدتها "جويك" إلى أن استثمارات صناعة الأغذية خلال العام 2012 بلغت حوالي 17 مليار دولار أميركي، وهو رقم كبير نسبياً، لكن المطلوب رفعه خصوصاً أن هناك في مجال الصناعات الغذائية فرصاً استثمارية كثيرة كشفت عنها الخارطة الصناعية لدول الخليج التي أعدتها "جويك"، حيث تتوفر فرص في صناعة استخلاص زيوت الطعام، للاستفادة منها بإنتاج الأعلاف، كما أن هناك فرصاً في صناعة لحوم الدواجن وإنتاج وتجهيز اللحوم التي تشهد إقبالاً كبيراً في دول الخليج، مع إمكانية الاستفادة من فرص التصدير، وهذه الفرص الاستثمارية في هذا القطاع غالباً ما تكون استثمارات متوسطة، ويمكن للقطاع الخاص القيام بتنفيذها، وقد ساهمت المنظمة في التعريف بهذه الفرص وإعداد البيانات الأولية عنها، والترويج لها لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء، للعمل على دراستها بصورة تفصيلية، فعقدنا العديد من ورش العمل في مختلف دول الخليج لهذا الغرض.

وجهودنا في "جويك" متواصلة لدعم صناعات التغذية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في دول المجلس، وإيجاد منظومة صناعية متكاملة تواجه التحديات المستقبلية، وتضع دول الخليج على خارطة الدول "الآمنة غذائياً" التي توفر لسكانها الغذاء وتجنبهم مخاطر الجوع والفقر.

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

"إعادة التدوير للصناعات الخليجية".. مبادرة لتعزيز التنافسية بدول المجلس

في إطار سعيها لتعزيز تنافسية الصناعات التحويلية، أطلقت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مطلع العام ٢٠١٣ مبادرتها "إعادة التدوير للصناعات الخليجية"، حيث تساهم عملية إعادة التدوير في تحسين نوعية الحياة، سواء على مستوى استحداث فرص عمل إضافية ذات جودة عالية وتراجع الحاجة لمكبات النفايات، أو على صعيد تقديم المصادر الفعالة من حيث التكلفة لإدارة النفايات الصناعية.

العقيل:
هدف "جويك" تعزيز التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمارات المحافظة على البيئة

وقد أشار الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة إلى أن مبادرة "إعادة التدوير للصناعات الخليجية" هي بداية رزمة شاملة جديدة من الخدمات الاستشارية الصناعية التي أطلقتها "جويك" في العام 2013، معتبراً أنه من الجيد رؤية "جويك" تخوض غمار الأوجه التقنية المعمقة بهدف قيادة الصناعات الخليجية نحو آفاق مستقبلية جديدة.

ولفت العقيل إلى أن هذه المبادرة "تعكس التزامنا بإشراك الصناعات الخليجية في مشروعات ونشاطات تهدف لحماية البيئة الطبيعية، واستكشاف فرص جديدة للاستخدام الفعال للموارد الطبيعية"، منوهاً بأن "جويك" قد خطت "خطوات ثابتة للحاق بركب أحدث التطورات التقنية في قطاع الصناعات التحويلية".

وأكد أن الهدف الأساسي من إطلاق خدمات استشارية جديدة في مجال البيئة هو "تعزيز التنمية الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة في هندسة الحفاظ على البيئة".

الفكرة الهادفة

انطلقت فكرة هذه المبادرة من مبدأ بسيط يعتبر أن إعادة التدوير ليست أكثر من مجرد طريقة ذكية لإدارة النفايات، حيث إنها تساعد الصناعات المختلفة على تأمين الاستدامة وزيادة المردود للمساهمين والمجتمعات. وكان الهدف وفق ما أوضح العقيل "بناء شبكة إعادة تدوير تستفيد منها الصناعات التحويلية بدول الخليج، وتزويد هذه الصناعات بأحدث التقنيات، والمساهمة في الحد من الآثار السلبية على البيئة".

وتسعى المنظمة في مبادرتها إلى العمل مع الأطراف المعنية في قطاع الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي، عبر ترسيخ التميز المهني والنزاهة والحوكمة والالتزام بدعم الاقتصاد المسؤول في هذه الدول.

وقد بادرت "جويك" لتعزيز المشاركة وتلبية الحاجات المختلفة، فزودت منشآت الصناعات التحويلية الخليجية ببرامج التدريب على السلامة، التي تجمع بين الالتزام والرعاية في مجال خدمات الحفاظ على البيئة المخصصة لمساعدة هذه الصناعات، إضافة إلى تزويد عملائها بالمنتجات والحلول المستدامة.
وتتعاون "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" مع الشركات الخليجية والدولية لتزويد الصناعات التحويلية بدول الخليج بالحلول الشاملة لإعادة التدوير، التي تتضمن خدمات كاملة لإعادة التدوير مكيفة حسب الحاجات الخاصة بكل قطاع.

وتتضمن خدمات "جويك" تصميم البرامج الأفضل وتنفيذها ودعمها بحسب الحاجات الصناعية المختلفة، بالإضافة إلى إجراء عمليات تقييم ومراجعة النفايات. كما تهدف المبادرة إلى تقديم برامج إعادة تدوير عالية المردود وفعالة تلبي حاجات القطاعات الصناعية المختلفة، وتكون على مستوى التحديات. وبالإضافة إلى خدمات الدعم الفني، تؤمن "جويك" نقل المعرفة والتدريب، وحلولاً مبتكرة أخرى لإنجاز الأهداف البيئية والتجارية للصناعات الخليجية.

حلول "جويك" لحماية البيئة

ونوه الأمين العام للمنظمة بأن "جويك" هي اليوم "في قلب التغيرات الديناميكية التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث إننا بذلنا جهوداً حثيثة وعبرنا دربا طويلاً كي نصبح المصدر الرئيس للحلول في مجال خدمات الاستشارات الصناعية، ويسعدنا اليوم أن نشهد التغيرات التي ساهمنا في إنجازها على مسار تطوير الصناعات في الخليج العربي".

كما أوضح العقيل أن "خدمات الدعم الفني في المنظمة تقدم وتطور نماذج جديدة للإدارة الصناعية وبرامج لإعادة التدوير لخدمة القطاع الصناعي الخليجي"، كما أنها أضحت عنصراً فاعلاً للتغيير في إستراتيجيات النمو التي يعتمدها عدد كبير من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الخليج العربي"، مشيراً إلى أن "جويك" تساعد على تطوير البرامج والإستراتيجيات لإدارة المواد القابلة للتلف.

2014 إطلاق الحملة الترويجية

وأعلن العقيل أن الحملة الترويجية للمبادرة ستنطلق في شهر يناير من العام 2014، وهي تهدف إلى تقديم الحلول الجديدة في هندسة المحافظة على البيئة الطبيعية وحمايتها. وأكد أن المنظمة ستواصل تأدية "دورها الريادي في قيادة الصناعات الخليجية للتوصل إلى حلول مستدامة بيئياً وفعالة وعالية المردود لإدارة النفايات، بحيث تساعد الشركات على تعزيز الثقة والخبرة الضروريتين لتحقيق النمو، مشدداً على دور الصناعات التحويلية التي ستبادر إلى الالتزام بتعزيز النمو المستمر لقطاع إعادة تدوير النفايات، بهدف اللحاق بركب التطورات البيئية والتقنية، وتقديم أفضل الخدمات التي تشكل قيمة مضافة وأعلى مستويات مشاركة في إدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي.

التحديات

إن التحديات الثلاثة المهمة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الحفاظ على البيئة تتلخص في تقليص العبء البيئي، واستحداث فرص عمل جديدة، وتعزيز تنويع مصادر الدخل في الاقتصادات الخليجية. ويمكن لإعادة التدوير أن تساهم بشكل فعال في معالجة هذه التحديات، وأن تحقق الفائدة للأطراف المعنية كافة. في هذا الإطار، تبرز فرص جلية لدعم إعادة التدوير في الخليج، وهنا تستعين "جويك" بالنماذج الدولية كبرنامج الاتحاد الأوروبي كمثال يحتذى، ومن شأن هذه النماذج المساعدة على استحداث اقتصاد صديق للبيئة من خلال:

- دعم الطلب على المواد القابلة للتدوير في الصناعات المختلفة.
- ضمان فصل المواد القابلة للتدوير عن النفايات المخصصة للتلف، والعمل على تحسين جودة المواد القابلة للتدوير، مما يزيد من قيمة النفايات القابلة للتدوير.
- تحسين تصميم المنتج بهدف تسهيل عملية فصل المواد.
- دمج إعادة تدوير المعادن النادرة والثمينة بالبنى التحتية القائمة لإعادة التدوير، وتطوير تقنيات جديدة لهذه العملية، وتحفيز الأبحاث حول البدائل لهذه المعادن.
- التخلص التدريجي من المكبات لصالح المواد القابلة للتدوير.
- بناء البنى التحتية والأسواق عندما تدعو الحاجة.

ويشكل تطور عملية إعادة التدوير في الاتحاد الأوروبي على مر العقد الأخير مثالاً مهما للتعاون الوثيق بين قوى السوق من جهة والمتطلبات التشريعية من جهة أخرى، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج إيجابية. ويتوجب على الخليج العربي أن يحذو حذو الاتحاد الأوروبي، فيعتمد هذه المقاربة المتكاملة ضمن "إستراتيجيات الإدارة المستدامة للمواد الأولية"، وهي الخدمة التي ستطرحها "جويك". ففي الواقع، تسعى المنظمة إلى تطوير خدماتها بشكل يشجع على تعزيز فهم الصناعات التحويلية الخليجية لدور إعادة التدوير في الوصول إلى اقتصاد صديق للبيئة في دول المجلس كافة.

الغايات والأهداف

إن لمبادرة "إعادة التدوير للصناعات الخليجية" التي أطلقتها "جويك" لتعزيز التنافسية بدول الخليج أهداف وغايات محددة تتلخص في التالي:

- تزويد الصناعات الخليجية بالمعرفة والوعي، لتمكينها من تطبيق ممارسات إعادة التدوير الفضلى في عملية التصنيع.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية بدول المجلس عبر دعم بلورة سياسات إعادة التدوير.
- تعزيز ثقافة إعادة التدوير عبر تدعيم البنى التحتية لإعادة التدوير في هذه الدول.
- تأمين التوجيه والاستشارات لدعم مشغلي القطاع الخاص، بهدف تطوير برامج لتسويق إعادة التدوير في الخليج العربي.
- تطوير بيئة حاضنة للاستثمارات في الصناعات التي تستخدم مواد قابلة للتدوير، بما في ذلك الاستثمارات الصناعية والتجارية في نشاطات الجمع والنقل والمعالجة والتسويق.
- تأمين فرص استثمارية لتشجيع نشاطات قطاع إعادة التدوير، بما في ذلك الاستثمار في النقل واليد العاملة والإدارة، ومنشآت التحصيل ومراكز التنزيل، ومحطات النقل.
- تشجيع الاستثمارات في نشاطات التصميم والشراء والتشغيل والصيانة.
- دعم تطوير أنظمة متكاملة لإدارة النفايات في دول المجلس.

خدمات "جويك" للدعم الفني

تتضمن مجموعة خدمات "جويك" للدعم الفني في هندسة حماية البيئة والحفاظ عليها ما يلي:

- الطاقة والبيئة.

- الإدارة البيئية.
- تقييم دورة الحياة.
- الإنتاج الصديق للبيئة.
- إعادة التدوير.

أهداف تنموية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

بالتوازي مع دورها في مساعدة الصناعات وتأمين الخدمات الاستشارية للحفاظ على البيئة، تسعى "جويك" إلى تعزيز التنمية الصناعية، وتشجيع المستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في قطاع إعادة تدوير النفايات.

وتُدرك "جويك" أن هدف المنشآت الخليجية الصغيرة هو الدخول إلى قطاع الصناعات التحويلية، لذا تستخدم المنظمة مواردها بغية مساعدة هذه الشركات على إعادة تدوير النفايات عبر تصنيع المواد المستهلكة بإعادة التجهيز والترميم والتجديد، ما يشكل قيمة مضافة ويسمح للشركات ببيع هذه المنتجات.
ويمكن أن تستفيد الصناعات الصغيرة في الخليج من معالجة النفايات عبر استخدام التقنيات المناسبة لتصنيع المنتجات المفيدة والمتنوعة، فتكون بالتالي قد حولت النفايات إلى ثروات. وفي هذا الإطار، تهدف خدمات "جويك" المقدمة إلى المستثمرين في المنشآت الخليجية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى استحداث ثقافة صناعية تؤدي إلى جمع ناجح للنفايات، ما يتطلب نقلها إلى المنشآت الصناعية لإجراء العمليات الصناعية الضرورية لتحويل النفايات إلى مواد أولية مفيدة لتصنيع منتجات جديدة.

إذن تتلخص أهداف "جويك" في دعم الاستثمارات في الصناعات الخليجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بمساعدة رجال الأعمال، وأصحاب المشاريع بدول المجلس ودعمهم لتطوير أنظمة مستدامة لإعادة التدوير في منشآتهم، عبر توفير الخدمات التنموية المطلوبة، والتعاون مع مؤسسات البحث والتطوير الخليجية والدولية، بهدف تطوير وتحسين التقنيات الضرورية لعمل المصانع التي تعيد تدوير النفايات، إضافة إلى التواصل مع الجهات المعنية الأخرى في الخليج لتطوير برامج ومخططات تسهل مبادرات إعادة تدوير النفايات وتدعمها في دول المجلس كافة، والمساعدة في عملية التسويق واستحداث روابط لتسويق المنتجات التي تصنعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تدور النفايات في الخليج.

خدمات "جويك" لإعادة التدوير

تقدم المنظمة حزمة خدمات لإعادة التدوير، منها: تأمين خدمات الدعم الفني والاستشاري للصناعات الخليجية، وتقديم إستراتيجيات لأفضل الممارسات في إعادة التدوير، وتنظيم الفعاليات الصناعية للشركات كالحلقات الدراسية والمنتديات والمؤتمرات والمعارض وحملات التوعية، إلى جانب مساعدة صانعي السياسات في الحكومات والقطاع الخاص على تعزيز ثقافة إعادة التدوير في دول المجلس، وتوفير المواد التقنية وشبكات المعرفة وتنظيم الدورات التدريبية.

لا نفايات في المكبات

إن التخلي عن رمي النفايات في المكبات هو التوجه الأحدث في مجال إعادة التدوير المستدامة في شركات الصناعات التحويلية في كل أنحاء العالم، وهي تبذل قصارى الجهد لتحقيق هدف "لا نفايات في المكبات"، من أجل رصد مدى تطبيق إستراتيجياتها للحد من إنتاج النفايات والوقاية، وذلك بهدف ضمان نجاحها المستمر، كما أن ظهور ممارسات مثل "سلسلة إمداد صديقة للبيئة" إلى عالم الصناعات التحويلية -الذي يتضمن المواد المعاد تدويرها في عملية التصنيع- قد ساعد الشركات على تحقيق أهداف الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تطوير المنتجات باستعمال مواد مُعاد تدويرها من بين نتائج اعتماد الممارسات الفضلى للإدارة، وهي تشكل فرصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إستراتيجياتها للاستدامة.

برامج إعادة التدوير

تعمل "جويك" بواسطة خبرائها ومواردها على توجيه شركات الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق هدف "لا نفايات"، وهي تقوم بذلك استناداً إلى أدواتها الاستشارية، وأهمها تحضير مجموعة قرارات لإدارة شركة معينة بهدف دعم إعادة التدوير،

ومراجعة النفايات، وتحديد سوق للمواد القابلة للتدوير، وإنجاز "برنامج تطوير أسواق إعادة التدوير" لمساعدة الشركات التي لها أسواق إعادة تدوير، إلى جانب تثقيف العاملين وتشكيل "فريق صديق للبيئة" منهم، وبلورة أهداف إعادة التدوير، والحد من النفايات، وتأمين الدعم الفني "لإعادة استخدام المواد"، إضافة إلى تزويد الشركات بإستراتيجيات لتصنيع المنتجات عن طريق استخدام المواد المُعاد تدويرها، وتأمين الدعم الفني لها في سعيها لاستغلال الموارد المعاد تدويرها، مع تنظيم حملات توعية للشركات بهدف دعم برامج ومبادرات إعادة التدوير، ورفع تقارير حول نشاطات إعادة التدوير، وتطوير الإستراتيجيات الهادفة لتوجيه الشركات نحو شراء المواد المُعاد تدويرها ومساعدتها على الانضمام إلى مبادرة "تبادل في إعادة التدوير" من "جويك" لعام 2015.

فوائد اقتصادية وبيئية لإعادة التدوير

لا شك أن فوائد إعادة تدوير النفايات كثيرة، ومن أبرزها اقتصادياً استحداث فرص عمل وتوظيف رؤوس الأموال في استثمارات، وتأمين مواد أولية ذات جودة عالية للجهات المصنعة، وتقليص كلفة التلف، والتشجيع على تصنيع المنتجات عبر استخدام المواد المُعاد تدويرها، وتحفيز تطوير التقنيات الصديقة للبيئة.

أما الفوائد البيئية لإعادة التدوير فتتلخص في الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة، والحد من الحاجة إلى بناء المكبات. ويساهم قطاع إعادة التدوير بشكل كبير في تحسين البيئة عبر الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتوفير استهلاك الطاقة والموارد المائية. ومن بين الفوائد البيئية الأكبر لإعادة التدوير والوقاية من التلوث عبر استخدام المواد المُعاد تدويرها عوضاً عن المواد الأولية لتصنيع منتج جديد. فإنّ إعادة تصنيع المنتجات لمرة ثانية هي عملية أنظف بكثير، وتوفر كماً كبيراً من الطاقة بالمقارنة مع استخدام المواد الأولية.

الأثر البيئي

تهدف خدمة تحليل دورة الحياة من "جويك" إلى التأكيد أنه عبر استبدال المواد الأولية بمواد تُستخدم للمرة الثانية، تؤدي الفوائد البيئية الناجمة عن إعادة تدوير المواد إلى توفير استهلاك الطاقة، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقليص استهلاك الموارد المائية.

كما تهدف خدمة برامج "جويك" لتطوير أسواق إعادة التدوير في دول المجلس إلى تعزيز تطوير المشاريع الصناعية في قطاع إعادة التدوير، حيث إن رسالة المنظمة للصناعات التحويلية الخليجية هي أن إعادة التدوير عملية تأتي بالفائدة والدعم للاقتصاد. وبما أن معظم المواد هي قابلة للتدوير، يكون تعزيز الاقتصادات الخليجية عبر استحداث فرص العمل، والفرص الاستثمارية، وتوسيع قطاع إعادة التدوير في دول مجلس التعاون. وفي حين يستمر قطاع إعادة التدوير بالنمو في أقطار العالم كافة، ينضم عدد متزايد من الشركات إليه، مما يؤدي إلى زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع العالمي، واستحداث فرص عمل جديدة من قبل الشركات الجديدة التي تستثمر في النشاطات الصناعية التي تتضمن إعادة تدوير. وتتلخص مؤشرات "جويك" لاستحداث الأثر الاقتصادي في:

- عدد الوظائف.
- الدخل الفردي.
- الوقع الاقتصادي الذي يُقاس بالاستناد إلى المعايير الدولية.
- العائدات التي تصرح عنها دول مجلس التعاون الخليجي.
- العدد الإجمالي للاستثمارات.
- إجمالي النشاطات الصناعية الناتجة عن الحد من استخدام الموارد، وإعادة استخدام المنتجات، وإعادة تدوير المواد في عملية التصنيع.

الخطط الإستراتيجية لقطاع إعادة التدوير

تُعتبر مساعدة الجهات المعنية في الحكومات والقطاع الصناعي على تطوير خطط

إستراتيجية لإعادة التدوير في دول مجلس التعاون الخليجي من بين الخدمات المهمة التي تقدمها "جويك"، وذلك بهدف تحقيق النمو والاستفادة من الفرص.

وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر دراسة سياسات إعادة التدوير، ووضع الأهداف وتحليل المشكلات والفرص للقطاع.

صناعات مستدامة

تستجيب مبادرة المنظمة "صناعات إعادة تدوير مستدامة" إلى الطلب على خدمات الدعم الفني في دول المجلس التي تقدمها "جويك" إلى شركات الصناعات التحويلية الخليجية، حيث إن هدف المنظمة التنموي هو دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة الخليجية، ومشاركتها في نظام إعادة التدوير العالمي للمواد، بما في ذلك إعادة تدوير الموارد غير المتجددة.

وستزود "جويك" منشآت الصناعات التحويلية بالمؤهلات الضرورية لاكتساب المهارات والمعرفة المطلوبة، بهدف العمل بحسب متطلبات قطاع إعادة التدوير لجهة الجمع والفصل، بالإضافة إلى الأدوار الرقابية والإدارية. وبالتوازي مع التدريب ونقل المعرفة، ستشكل خدمات المنظمة للدعم الفني أسساً لتأمين الكفاءة المطلوبة، وهي جزء من التدريب المهني على الإدارة المستدامة للموارد، والتي تُعتبر ضرورية للصناعات الخليجية الصغيرة والمتوسطة.

مستويات الدعم الفني

المستوى الأول:

يكون هذا المستوى مناسباً للوافدين الجدد إلى قطاع إعادة التدوير، ويتضمن اكتساب المعرفة والدعم الفني لجمع المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد والأخرى، والمساعدة على تشغيل مركبات العمل بشكل آمن أثناء عمليات إعادة التدوير، وتجهيز المصانع والمعدات لمعالجة هذه المواد، والمساعدة في صيانة المصانع والمعدات لمعالجة المواد القابلة للتدوير والمواد الأخرى.

المستوى الثاني:

يناسب هذا المستوى الشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخليجية التي تعمل في مجال إعادة التدوير، وتود تطوير مهاراتها في المعالجة والفصل، وترغب بالحصول على اعتراف كامل بها، خصوصاً في مجال المواد الإلكترونية والكهربائية، ويتضمن هذا المستوى اكتساب المعرفة والدعم الفني للقيام بفحص دوري للمصانع والمعدات المستخدمة في نشاطات إعادة التدوير، وتشجيع خدمات إعادة التدوير عبر الترويج لها، وجمع المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد الأخرى، وتشغيل المركبات بسلامة وفعالية أثناء القيام بنشاطات إعادة التدوير، إضافة إلى فرز المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد الأخرى وتحضيرها والإشراف على تسليمها.

المستوى الثالث:

يعتبر هذا المستوى الأفضل للشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نشاطات في قطاع إعادة التدوير، وتود أن تؤهل موظفيها للاضطلاع بمهمات الإشراف على سير العمل، ويتضمن هذا المستوى تقديم خدمات كاملة لنقل المعرفة، ويشمل اكتساب المعرفة والدعم الفني، بهدف تعزيز الممارسات الفضلى والمستدامة بيئياً في قطاع إعادة التدوير، وتحديد الأهداف وتأمين الدعم لأعضاء الفريق، والإشراف على أمن منشآت إعادة التدوير وصيانتها، ومراقبة أعمال الصيانة والعمليات الهندسية الأخرى ذات الصلة بنشاطاتها.

المستوى الرابع:

وهو المستوى الأفضل للشركات والصناعات الخليجية الصغيرة والمتوسطة التي لديها نشاطات في قطاع إعادة التدوير، وتود الانتقال إلى أداء دور إداري أو الحصول على اعتراف رسمي بمهاراتها التخصصية والإدارية.

استثماراتها 32.7 مليار دولار..
وأثرها بارز على التطور العمراني
الملامح الأساسية لصناعة مواد البناء
في دول مجلس التعاون الخليجي

تبدأ سلسلة الإمداد لأغلب مواد البناء من الطبيعة، حيث تعتمد صناعة الإسمنت على الحجر الجيري والرمل والطين والحديد الخام. وتعتمد صناعة الخرسانة على الإسمنت وركام الحجارة (الطبيعي أو ناتج كسارة) والرمل والمياه، تتبعها كذلك صناعة الطابوق والبلاط ذات الأساس الإسمنتي/ الخرساني.

إعداد: صالح طه
خبير – إدارة المعلومات الصناعية "جويك"
taha@goic.org.qa

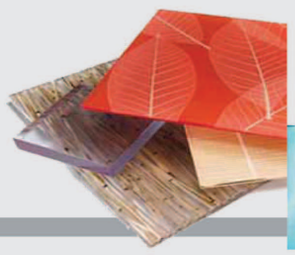

وتعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الأساسية لمواد البناء، حيث تقع في أول سلسلة الإمداد لجميع مواد البناء، لذلك يشكل توفرها مطلباً إستراتيجياً لكل دولة، لما لها من التأثير السريع والمباشر على البناء والتطور العمراني. تأتي صناعة الخرسانة (الجاهزة ومسبقة الصبّ) في المرتبة الثانية ضمن سلسلة الإمداد لصناعة مواد البناء، وتعتمد هذه الصناعة على تقديم خدمة أكثر من تقديم منتج نهائي، حيث تقوم بتوريد المواد الأساسية للخرسانة، وعمل خلط لها حسب المقاييس الهندسية الصحيحة لإنتاج الخرسانة بالقوة ومواصفات التحمل المطلوبة، ثم تقوم بنقلها بخلطات نقل تضمن وصولها إلى الموقع بدون فقد أي من مواصفاتها، ويتم ضخ الخرسانة حال وصولها إلى الموقع بواسطة مضخات متخصصة مزودة بخرطوم هيدروليكي إلى قوالب الصب الخاصة.

وتأتي صناعة الطابوق الإسمنتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية لصناعة مواد البناء مقارنة بالإسمنت والخرسانة، وتعتمد هذه الصناعة على صنع منتج إسمنتي، حيث يقوم 90 % من مصانع الطابوق على إنتاج الطابوق الإسمنتي المفرغ ذي التجاويف المتعددة.

أما صناعة البلاط الإسمنتي فتأتي في المرتبة الرابعة، نظراً لتراجعها أمام بلاط السيراميك والرخامي، كذلك انحسر استخدام بلاط الأرصفة المسطح، وتمت الاستعاضة عنه بطوب الأرصفة الإسمنتي المتداخل الحديث.

وقد احتل قطاع صناعات مواد البناء في دول مجلس التعاون في العام 2012 المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمار، حيث استوعب حوالي 32.7 مليار دولار، شكلت نحو 9.7 % من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية، التي قدرت بحوالي 336 مليار دولار، كما حازت هذه الصناعات على حوالي 16.9 % من إجمالي عدد المصانع التحويلية التي بلغت في العام نفسه حوالي 15165 مصنعاً، واستوعبت حوالي 16.6 % من إجمالي عدد العاملين، الذي بلغ حوالي 1340014 عاملاً، حيث احتلت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المرتبة الأولى، والصناعات المعدنية الأساسية المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار.

تصنيف مواد البناء

حسب التصنيف الصناعي الدولي بتعديله الرابع تم تصنيف صناعة مواد البناء إلى أصناف متعددة من الأنشطة الصناعية، تم تبويبها ضمن 11 نشاطاً صناعياً رئيسياً. وبتحليل بيانات هيكل هذه الصناعة لعام 2012، نجد أن صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك قد استحوذت على المركز الأول من حيث عدد المصانع، فحازت على 1077 مصنعاً، شكلت نسبة 42 % من إجمالي مصانع مواد البناء. تلتها في المرتبة الثانية صناعة الخرسانة الجاهزة بعدد 531 مصنعاً، وبنسبة 20.7 % من إجمالي عدد المصانع. وجاءت صناعة الرخام والجرانيت في المرتبة الثالثة، فبلغ عدد مصانعها 341، أي بنسبة 13.3 %. وفي المركز الرابع حل نشاط الرمل والحصى بعدد المصانع 216 مصانعاً، وبنسبة 8.4 %. وجاءت بعده على التوالي صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية 6.4 %، وصناعة أصناف من الجبس بنسبة 3.2 %، وصناعة الإسمنت والجير والجص بنسبة 2.4 %، وصناعة منتجات مواد البناء الأخرى بنسبة 2.3 %.

تطور عدد مصانع مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي
2012 – 2008

عدد المصانع	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة % 2012
صناعة الزجاج ومنتجاته	116	133	140	151	164	% 9.0	%6.4
صناعة المنتجات الخزفية	67	75	55	60	61	%-2.3	%2.4
صناعة الإسمنت والجير والجص	46	51	54	59	62	%7.7	%2.4
صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك	836	869	888	953	1,077	%6.5	%42.0
صناعة إنتاج الخرسانة جاهزة الخلط	377	407	415	444	531	%8.9	%20.7
صناعة منتجات من الجبس	62	67	72	73	81	%6.9	%3.2
صناعة الرخام والجرانيت	242	266	263	289	341	%9.0	%13.3
صناعة الرمل والحصى	236	240	225	204	216	%-2.2	%8.4
صناعة منتجات معدنية لا فلزية أخرى	5	14	17	25	34	%61.5	%1.3
صناعة مواد البناء	1,987	2,122	2,129	2,258	2,567	%6.6	%100.0

توزيع مصانع مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي
2012

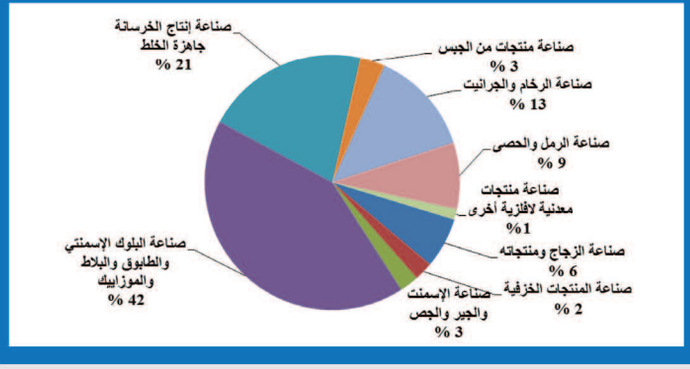

الاستثمارات في صناعة مواد البناء

أما من حيث حجم الاستثمارات في صناعة مواد البناء في عام 2012، فحازت صناعة الإسمنت والجير والجص على المركز الأول بحجم استثمارات بلغ 15.8 مليار دولار، وبنسبة 48.2 % من إجمالي الاستثمارات، وهي صناعة كثيفة رأس المال. وفي المركز الثاني حلت صناعة المنتجات الخزفية بحجم استثمار 4.09 مليار دولار، وبنسبة 12.5 %، وفي المركز الثالث صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك بحجم استثمار 4.06 مليار دولار، وبنسبة 12.4 %، وحلت في المركز الرابع صناعة الخرسانة الجاهزة بحجم استثمار 3.8 مليار دولار، وبنسبة 11.5 %، وأتت في المركز الخامس صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية بحجم استثمار 2.3 مليار دولار وبنسبة 7.0 %، وفي المركز السادس صناعة الرخام والجرانيت بحجم استثمار 1.04 مليار دولار وبنسبة 3.2 %، وفي المركز السابع صناعة البلاط والموزاييك الإسمنتي بحجم استثمار بلغ 954 مليون دولار وبنسبة 2.9 %، كما تلتها صناعة أصناف من الجبس بحجم استثمار 777 مليون دولار وبنسبة 2.4 %، والرمل والحصى بحجم استثمار 614 مليون دولار وبنسبة 1.9 %، وصناعة منتجات مواد البناء الأخرى بحجم استثمار 275 مليون دولار وبنسبة 0.8 %.

تطور حجم استثمارات مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي
2012 – 2008

الاستثمارات - مليون $	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة % 2012
صناعة الزجاج ومنتجاته	1,111	1,532	1,674	2,204	2,286	%19.8	%7.0
صناعة المنتجات الخزفية	1,872	1,922	1,473	4,086	4,087	%21.6	%12.5
صناعة الإسمنت والجير والجص	11,046	11,626	11,882	15,435	15,769	%9.3	%48.2
صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك	1,411	1,933	2,531	3,452	4,058	%30.2	%12.4
صناعة إنتاج الخرسانة جاهزة الخلط	1,682	1,941	2,651	3,253	3,776	%22.4	%11.5
صناعة منتجات من الجبس	382	449	570	716	777	%19.4	%2.4
صناعة الرخام والجرانيت	586	631	824	941	1,054	%15.8	%3.2
صناعة الرمل والحصى	531	598	599	583	614	%3.7	%1.9
صناعة منتجات معدنية لا فلزية أخرى	109	125	155	217	275	%25.9	%0.8
صناعة مواد البناء	18,730	20,756	22,359	30,886	32,695	%14.9	%100.0

توزيع استثمارات مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي
2012

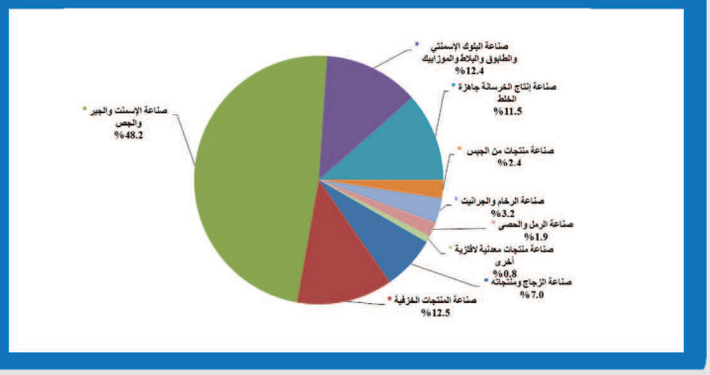

العاملون في صناعة مواد البناء

تسهم صناعات مواد البناء في تشغيل عدد كبير من العمالة في الخليج، فمن حيث عدد العاملين في صناعة مواد البناء عام 2012، فقد احتلت صناعة الخرسانة الجاهزة المركز الأول، حيث بلغ عدد العاملين فيها نحو 63501 عامل، وبنسبة 28.5 %، تلتها في المركز الثاني صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك، حيث بلغ عدد العاملين فيها 54588 عاملاً وبنسبة 24.5 %، وفي المركز الثالث الرخام والجرانيت فبلغ عدد العاملين 25153 عاملاً وبنسبة 11.3 %، وجاءت صناعة الإسمنت والجير والجص في المركز الرابع، حيث بلغ عدد العاملين فيها 24619 عاملاً

تطورعدد العاملين في مصانع مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي
2012 – 2008

توزيع العاملين	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 5 سنوات	النسبة % 2012
صناعة الزجاج ومنتجاته	8,881	11,118	13,449	15,406	16,288	%16.4	%7.3
صناعة المنتجات الخزفية	17,447	17,991	17,125	17,735	17,758	%0.4	%8.0
صناعة الإسمنت والجير والجص	19,051	20,740	21,282	25,304	24,619	%6.6	%11.0
صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والبلاط والموزاييك	32,153	34,119	43,345	49,306	54,588	%14.1	%24.5
صناعة إنتاج الخرسانة جاهزة الخلط	40,847	44,031	51,323	54,587	63,501	%11.7	%28.5
صناعة منتجات من الجبس	3,242	3,468	4,281	4,402	4,984	%11.4	%2.2
صناعة الرخام والجرانيت	16,724	17,744	22,000	23,232	25,153	%10.7	%11.3
صناعة الرمل والحصى	8,812	9,273	10,411	10,751	11,746	%7.4	%5.3
صناعة منتجات معدنية لا فلزية أخرى	956	1,339	2,558	3,988	4,287	%45.5	%1.9
صناعة مواد البناء	148,113	159,823	185,774	204,711	222,924	%10.8	%100.0

وبنسبة 11 %، أما في المركز الخامس حلت صناعة المنتجات الخزفية، فبلغ عدد العاملين فيها 17758 بنسبة 8 %، وحلت في المركز السادس صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، حيث بلغ عدد العاملين فيها 16288 بنسبة 7.3 % ، أما في المركز السابع فكانت صناعة الرمل والحصى بعدد عمال 11746 وبنسبة 5.3 %، تلتها صناعة أصناف من الجبس التي بلغ عدد العاملين فيها 4984 بنسبة 2.2 %، وأخيراً صناعة منتجات معدنية لا فلزية أخرى، والتي بلغ عدد العاملين فيها 4287 وبنسبة 1.9 %.

توزيع الاستثمارات في صناعة مواد البناء بدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي
2012

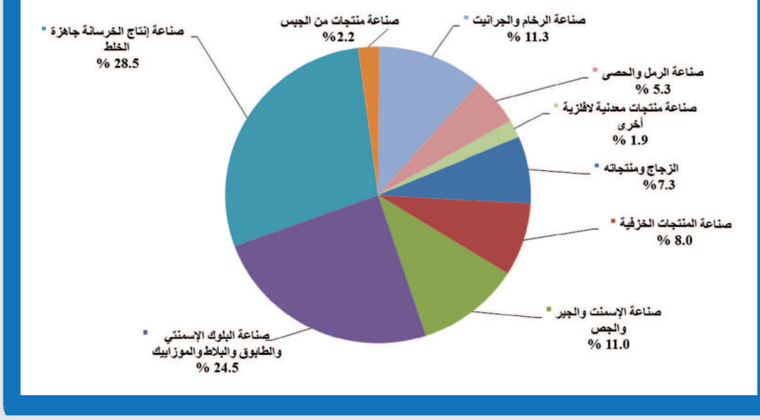

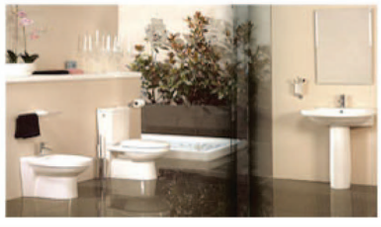

بنك قطر للتنمية
يدعم الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد
بنسبة فائدة 3 ٪
وفترة سداد تصل إلى
15 سنة *.

من الممكن للصناعات ذات القيمة المضافة للإقتصاد القطري وهي الصناعات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، و ذات الإستعمال الأمثل للموارد المحلية من مواد خام وخلافه، وتسبب تقليل الإعتمادية على الواردات، وذات توجه تصديري، وتقلل الإعتمادية على العمالة وتكون مشاريع صديقة أو داعمة للبيئة القطرية للأستفادة من نسبة التمويل المدعومة من بنك قطر للتنمية بنسبة 3 ٪ وفترة سداد تمتد الى15 سنة*.

QDB
بنك قطر للتنمية
QATAR DEVELOPMENT BANK

يرجى الاتصال على هاتف رقم 4430009@ أو زيارة موقعنا الإلكتروني: www.qdb.qa

* تطبق الشروط والأحكام.

افتتح ورشة عمل الإحصاءات على هامش زيارة موسعة

وفد "جويك" يلتقي كبار قيادات اليمن ويبحث قضايا التنمية الصناعية

قام وفد من "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) برئاسة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام بزيارة الجمهورية اليمنية، وعقد سلسلة لقاءات مع كل من الأستاذ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء اليمني، ووزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين علي سالم بن طالب، والسيد عبد الله عبد الولي نعمان وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشؤون التنمية الصناعية والاستثمار - المساعد، وبحث الوفد معهم القضايا المتعلقة بدعم التنمية الصناعية في اليمن ومجالات التعاون مع المنظمة، التي من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي وبناء وتطوير القدرات الوطنية فيه.

وقد ضم وفد "جويك" إلى جانب الأمين العام كلاً من الأستاذ محمد خميس المخيني الأمين العام المساعد، والدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي، والمهندس إسماعيل الشافعي مستشار تطوير الأعمال، والأستاذ ناصر السعيد مدير مكتب الأمين العام.

وعقد الوفد اجتماعات مع كبار الصناعيين وأعضاء نادي رجال الأعمال وهيئة المساحة الجيولوجية برئاسة معالي وزير الصناعة اليمني في جمعية الصناعيين اليمنيين، إضافة إلى لقاءات جمعته مع قيادات وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، ناقش خلالها أوضاع القطاع الصناعي اليمني وسبل تنميته، ووسائل تفعيل التعاون بين المنظمة وبين الجمهورية لتنشيط هذا القطاع الحيوي، الذي من شأنه دعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

كما التقى الوفد أيضاً مدير مكتب مجلس التعاون الخليجي بالجمهورية اليمنية ممثلاً بسعادة السفير المهندس سعد بن محمد العريفي، إضافة إلى زيارة قام بها الوفد لسعادة سفير المملكة العربية السعودية في جمهورية اليمن الأستاذ علي بن محمد الحمدان.

افتتاح ورشة العمل

وعلى هامش الزيارة، افتتحت "جويك" ورشة عمل حول "الإحصاءات والتصانيف الصناعية" في مدينة صنعاء بالجمهورية اليمنية، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة اليمنية، والتي استمرت خلال الفترة من 24 - 26 يونيو 2013، بمشاركة أكثر من 100 مشترك من موظفي الوزارة ومكاتبها في المحافظات، ومن الإحصاء المركزي ومصلحة الجمارك والبنك المركزي اليمني والهيئة العامة للاستثمار وجمعية الصناعيين اليمنيين ومصلحة الضرائب.

وقد ألقى الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة كلمة أشار فيها إلى أن هذه الورشة "تأتي تتويجاً للتعاون بين "جويك" ووزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية"، إضافة إلى التعاون في مجال التنمية الصناعية، منوهاً بما تقوم به "جويك" من "دراسة وإعداد وتطوير المشروعات الصناعية المتوفرة، كالفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية، والتي تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي أو توسيع القطاعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية في الصناعة اليمنية".

وأكد العقيل أنه "إدراكاً منا لضرورة العمل على تطوير هذا القطاع المهم من الإحصاءات، فقد قامت المنظمة بالاشتراك مع العديد من المنظمات الدولية بتنظيم العديد من ورش العمل التدريبية في عدد من دول المجلس، بهدف رفع كفاءة العاملين في مجال الإحصاءات الصناعية، وتطوير العمل الإحصائي الصناعي، وتوحيد الأساليب الإحصائية المتبعة في مجال الأنشطة الصناعية في هذه الدول".

وهدفت ورشة العمل إلى زيادة معرفة المشاركين في مجال جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الصناعية. كما وفرت ورشة العمل فرصة للمشاركين لاكتساب معارف ومهارات جديدة من خلال استعراض أحدث التطورات المتعلقة بالتصانيف الدولية المستخدمة في جمع ومعالجة الإحصاءات الصناعية والمؤشرات ذات العلاقة، وكيفية كتابة التقارير الإحصائية ذات العلاقة. أما أهم الموضوعات التي اشتمل عليها جدول أعمال ورشة العمل، فهي أهمية الإحصاءات الصناعية في مساندة صناعة القرارات الاقتصادية والصناعية، والتوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، والنظام المنسّق لتوصيف وتصنيف المنتجات.

صُنع في المريخ

إذا أحضر لك أحدهم سلعة وقال لك: هذه صُنعت في المريخ أو أنها من أحد مصانع زحل، بالتأكيد ستعتقد أنها مزحة أو محاولة لإضفاء المزيد من الضحك والسخرية، وربما لن تبحث عن التفاصيل فأنت متيقن أنه لا يمكن أن تكون في هذه الكواكب البعيدة -التي لا يوجد فيها أي مخلوق بشري- مصانع، فكيف يمكنها أن تصنع بعض السلع وترسلها إلى الأرض؟! وأنا مثلكم لن أصدق، ولكن الحقيقة أن خبراء ووكالات الفضاء الدولية عكفوا في السنوات الأخيرة من خلال الرحلات الفضائية على عمل بحوث ودراسات علمية من أجل اكتشاف فرص الحياة في هذه الكواكب وسبل العيش فيها، ومدى قدرة هذه الكواكب لتكون ملائمة لعيش الإنسان والاستفادة البشرية منها.

جمال بنون
صحافي وكاتب اقتصادي
jamalbanoon@gmail.com

لم تعد رحلة الفضاء مقتصرة على البحوث العلمية، بل أصبح ممكناً القيام برحلة سياحية إلى الفضاء الخارجي، وحسب معلومات شركة ريتشارد برانسون التجارية فقد انتهت من بناء أول محطة فضائية تجارية، وشيّدت المحطة على مساحة 1800 فدان في نيو مكسيكو، وهي تستعد قريباً لإطلاق أول رحلة سياحية إلى الفضاء.

أما من ناحية التجارب الصناعية والاستثمارية في الكواكب الأخرى، فالمحاولات تبذل على المستويات كافة، فالعام الماضي أجرى طلاب من اليونان تجارب زرع حدائق من السبانخ على سطح المريخ دون الحاجة لتدخل بشري، والتجربة في حد ذاتها تعتبر جيدة، وهي تعكس تحدي الإنسان وتسخير العلم لمصلحة البشرية.

الشهر الماضي تابعت باهتمام محاضرة عالم الفضاء الدكتور بيتر دياماندیس التي ألقاها في إمارة أبوظبي في مجلس ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، حيث دعا في محاضرته إلى استثمار حكومة أبوظبي في الفضاء وأجرامه، وقال: إن معظم الأجرام الصغيرة التي تتراوح أحجامها بين أمتار وبضعة كيلومترات، ربما تحتوي على ثروات بما يزيد على تريليونات الدولارات. وأوضح أنه شارك في تأسيس شركة "بلانيتري ريسورسز" التي تطوّر مركبات فضائية تستطيع حمل روبوتات متخصّصة في تشغيل مجارف متطوّرة تستطيع التعامل مع هذه الأجرام الفضائية الصغيرة، واستخراج المعادن الثمينة منها.

وحسب الخبير الفضائي، فإن العلماء استطاعوا في مطلع السنة الجارية استخراج معادن مُشعّة من أجسام فضائية قريبة من الأرض، تحتوي على طاقة تزيد على 20 قنبلة ذريّة من النوع الذي أُلقيَ على مدينة هيروشيما اليابانية قبيل إختتام الحرب العالمية الثانية. وذكّر بأن الشركة أُسّست بدعم من 10 من أصحاب المليارات على غرار روس بيروت جونيور (ابن مرشح سابق للرئاسة في أميركا)، ولاري بيج (من مؤسسي محرك البحث "غوغل")، وريتشارد برانسون صاحب شركة "فيرجن" المشهورة، وجيمس كاميرون المنتج والمخرج السينمائي المهتم بأفلام الخيال العلمي.

ويضيف د. دياماندیس أنه مع وجود مئات آلاف الأجسام الفضائية الصغيرة، بل ربما الملايين منها في النظام الشمسي، ينفتح باب أمام الاستثمار في استخراج الثروات الضخمة المتراكمة فيها، خصوصاً الوقود والمعادن بأنواعها كافة. وهناك نموذج قريب المنال عن هذا الأمر يتمثّل في 1500 جسم تدور في مسافة تقل عما يفصل الأرض عن القمر، ما يجعلها دانية إلى الكرة الأرضية بمقياس الفضاء.

وذكر أيضاً أن شركة "بلانيتري ريسورسز" جمعت فريقاً من كبار العلماء والمهندسين، الذين يعكفون على بناء سفن فضاء معقدة تستطيع النهوض بمهمة التنقيب في أجرام السماء، وشمل هذا الفريق مهندسين شاركوا في مهمات لـ "الوكالة الأميركية للفضاء والطيران" (ناسا) على غرار هبوط الروبوتات الجوّالة "سبيريت" و"أوبورتشونيتي" و"كيوريوسيتي" على سطح المريخ. وأشار إلى أن "بلانيتاري ريسورسز" تركّز على نوعين من الأجرام، يحتوي الأول على كميات وافرة من البلوتونيوم المُشعّ (وهو وقود ذريّ مستخدم في المُفاعلات، وتُصنع القنابل الذريّة منه أيضاً)، ويضم الثاني مواد تحتوي على غازي الهيدروجين والأوكسجين اللذين يصلحان وقوداً لأنواع متقدّمة من صواريخ الفضاء ومركباته. وشدّد على أن تكلفة الحصول على هذه المواد من أجرام السماء تقل أحياناً عما يتكلّفه الحصول عليها من باطن الأرض.

طموح الإنسان لبلوغ الغايات للوصول إلى الهدف هو أعظم التحديات البشرية، والعالم في الغرب تجاوز الطموحات والتفكير التقليديين، وسخّر علمه وتجاربه في إمكانية الاستفادة من الكواكب الأخرى، ولا نستبعد أن نرى خلال السنوات المقبلة بعض السلع والمنتجات تصنع في المريخ أو زحل أو حتى المشتري، حينما تصل إليها العقول البشرية، وتكتشف فيها مواد خاماً ونرى مصانع تنتج وتصدر إلى الأرض ما صنعه الإنسان في الكواكب الأخرى، وهذه شركة هندسية بريطانية قامت بتطوير تكنولوجيات للبيئات القاسية طورت معدات صناعية ذاتية العمل يمكن وضعها في مدار حول الأرض أو حتى على سطح كواكب أخرى، بهدف صنع المكونات اللازمة لصنع الأقمار وصيانتها.

فالحديث عن صناعات وحياة خارج كوكب الأرض لن يكون من الخرافات أو من القصص الخيالية، فالخيال العلمي وصل إلى أبعد الحدود، وفي المرات المقبلة إذا حدثك أحدهم أنه اشترى سلعة صنعت في المريخ، فلا تسخر منه بل اطلب منه أن يعطيك عنوان المتجر للتواصل معه. في المقابل تمضي الدول العربية في مكانها تتلقف كل المواد الاستهلاكية، ولا تحرك ساكناً في تطوير صناعاتها وكوادرها البشرية، وتغلق كل فرص التطوير لإهمالها البحوث والمراكز العلمية والصناعية. إنها بالفعل مأساة، شعوب الدول المتقدمة تفكر بالاستثمار في الفضاء والكواكب الأخرى، بينما المواطن العربي يقبع في خلافاته المذهبية والطائفية والعنصرية.. إنها صناعة الجهل.

"جويك" تنظم ورشة عمل تعريفية بالبوابة التفاعلية المطوّرة IMI+

عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) ورشتي عمل مجانيتين حول "البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية" (IMI Plus)، يوم الخميس 27 يونيو 2013، ويوم الخميس 3 أكتوبر 2013 في مقر المنظمة بالدوحة (دولة قطر)، استهدفت المهتمين من أصحاب القرار والمستثمرين والصناعيين والمحللين الاقتصاديين.

تضمنت الورشة التدريبية -التي قدمها خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية- محاور عدة، أبرزها كان التعريف بالبوابة التفاعلية المطوّرة واستخداماتها، حيث اطلع المشاركون على لمحة من المعلومات التي تتضمنها عن قرابة 22 ألف مصنع في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، تبلغ استثماراتها الكلية أكثر من 326 مليار دولار، ويبلغ حجم العمالة فيها ما يزيد على مليون و300 ألف عامل. وقد أبدى المشاركون إعجابهم بالثروة التي تحتويها هذه البوابة من البيانات الدقيقة والمحدثة، والإحصاءات والبيانات الحكومية المعتمدة في القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، التي تم تجميعها وتصنيفها وتحليلها من قبل خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية، حيث تتيح لهم الوصول إلى واحدة من أكثر قواعد البيانات الشاملة والموثوقة والوحيدة على مستوى منطقة الخليج.

وقد أكد المشاركون على أن هذه القاعدة تعدّ مصدراً قيّماً للمعلومات للمستثمرين والصناعيين والمحللين لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، ولعمل دراسة سوق لأي منتج، واستهداف عملاء جدد، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار الصناعي، حيث تقدم البوابة قرابة 350 فرصة استثمارية صناعية. ومن خلال البوابة المطوّرة استطاع المشاركون الحصول على نماذج من البيانات التفصيلية عن الصناعة والتجارة الخارجية، وأكثر من 400 مؤشر اقتصادي وصناعي واجتماعي على شكل مصفوفة للدول السبع، ومعرفة حجم السوق لمنتج معين، ومعرفة معطيات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأية دولة في العالم أو حسب مجموعات الدول، إلى جانب معرفة اتجاهات الصادرات والواردات حسب السلعة، والتعرف على الميزان التجاري بين أية دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. كما توفر لهم من خلال البوابة المطوّرة بيانات عن الواردات والصادرات وصافي الواردات، والطاقات التصميمية، وحجم السوق لأكثر من 4 آلاف سلعة على مستوى التصنيف العالمي.

وقد أتاحت الورشة للمشاركين التعرف من خلال البوابة التفاعلية المطوّرة على حالات من عمليات البحث عن أسماء المصانع وحجم استثماراتها وعدد العاملين فيها حسب النشاط الصناعي في كل دولة، وتوزيع المصانع داخل الدولة حسب المدن الصناعية، وحسب النشاط الصناعي، والطاقات التصميمية لكل منتج ولكل نشاط صناعي داخل الدولة، إضافة إلى معرفة تطور النشاط الصناعي وتحليل بيانات التجارة الخارجية، وغيرها من البيانات.

ومن المحاور التي تضمنتها الورشة التعريف بالتقارير التي تتيح البحث بشكل مرن من خلال عناصر البحث، وهي الدولة والمدينة والنشاط الصناعي والمنتجات والمواد الخام والفرص الاستثمارية.

وتعرف المشاركون في الورشة على "لوحة القيادة" التي تستعرض وتقارن كلاً من بيانات التجارة الخارجية والبيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيانات حول قطاع البتروكيماويات، إذ إن هذه اللوحة تمكن من عرض ومقارنة المعلومات والتحكم بمخرجاتها، مما يسهل مهام متخذي القرار، ومن المحاور أيضاً التعرف على "المستكشف" الذي يوفر خاصية بناء التقارير الصناعية والتجارية والاقتصادية من واقع قواعد البيانات الأساسية لتلبي متطلبات متخذي القرار.

يمكن للمهتمين بالاطلاع على معلومات أكثر عن البوابة زيارة موقعها الإلكتروني www.imiplus.goic.org.qa، أو التواصل من خلال البريد الإلكتروني: imi@goic.org.qa أو عبر الأرقام التالية الهاتف: 44831252، الفاكس: 44858710.

المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة.. الواقع والطموح

إعداد: ممدوح علي هبرة
مستشار اقتصادي
إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، "جويك"
Habra@goic.org.qa

أولت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً كبيراً بتشجيع قيام المشروعات الخليجية المشتركة، كما أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون من خلال المادة الثانية عشرة على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة، إضافة إلى تأكيد الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون على هذا التوجه.

وتجدر الإشارة إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" قد تضمنت أهدافها بنوداً تنص على تقديم المقترحات لإنشاء مشروعات صناعية مشتركة في الدول الأعضاء، وتقديم توصيات حول وسائل وسبل التنسيق بين مشروعات التنمية الصناعية، فضلاً عن ذلك فقد قامت المنظمة بتقديم العديد من الفرص الاستثمارية ذات البعد الخليجي، وتم تنفيذ بعضها بشكل مشروعات صناعية خليجية مشتركة.

ويعرف المشروع الخليجي المشترك بأنه أي مشروع صناعي يتم إنشاؤه في منطقة دول مجلس التعاون بمشاركة بين حكومات أو أفراد من القطاع الخاص من دولتين خليجيتين على الأقل، وبمشاركة أو عدم مشاركة من رأس المال العربي أو الأجنبي.

ومما لا شك فيه أن هناك عدة فوائد اقتصادية من إقامة المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة، من أهمها: توفير رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الصناعية، خصوصاً الكبيرة منها، حيث لا تستطيع دولة بمفردها، أو مستثمر محلي بمفرده القيام بتمويلها، كما أن كبر واتساع السوق الإقليمية يساعد على استيعاب الطاقات الإنتاجية المتزايدة، ويحقق وفورات الحجم الكبير، وخلق التشابك بين القطاعات الإنتاجية على المستويين القطري والإقليمي، مما يؤدي إلى إنشاء قاعدة مشتركة للتكامل الاقتصادي، وزيادة اعتماد اقتصادات دول مجلس التعاون على بعضها البعض، من خلال تكامل عناصر الإنتاج المستهدفة في هذه المشروعات، وكذلك تعمل المشروعات المشتركة على توزيع المخاطر بين الشركاء، كما تساعد على نقل وتوطين التكنولوجيا، وذلك في حال وجود شركاء أجانب من الدول المتقدمة.

واقع المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة

تشير البيانات المتاحة في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" إلى أن عدد المشروعات الصناعية المشتركة برأس مال خليجي مشترك فقط لا تزال قليلة نسبة إلى المشاريع الصناعية الخليجية المقامة بمشاركات عربية وأجنبية، حيث بلغ عدد المشروعات الصناعية المقامة بمشاركة خليجية فقط حتى عام 2012 نحو 211 مشروعاً، بلغت قيمة استثماراتها المتراكمة نحو 22.3 مليار دولار، واستوعبت نحو 56.9 ألف موظف وعامل، وذلك مقابل 4037 مشروعاً صناعياً مقاماً بمشاركات خليجية وعربية وأجنبية، بلغت استثماراتها التراكمية نحو 136.6 مليار دولار، واستوعبت نحو 410.3 ألف موظف وعامل. وهذا يدل على ضعف مشاركة رأس المال الخليجي في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة، حيث إن عدد المشروعات الخليجية/الخليجية المشتركة يشكل نحو 5.2 % فقط من إجمالي المشروعات الصناعية المشتركة، كما أن رأس المال الخليجي المتراكم الموظف في المشروعات الخليجية/الخليجية لا يتعدى 16.3 % من إجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية المشتركة عموماً. وسبب ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المشتركة تركز على الصناعات التصديرية الكبيرة المعتمدة على الموارد الطبيعية، خصوصاً صناعة البتروكيماويات ومصافي تكرير البترول، وتسييل الغاز، وتفضلها على الصناعة التحويلية الموجهة للسوق المحلية، وذلك لعدة أسباب، من أهمها: الصغر النسبي لحجم السوق المحلية، ومقدرة الشركات الأجنبية على التسويق الخارجي، وامتلاك تقنيات صناعة البتروكيماويات.

ويوضح الجدول (1) والشكل (1) البنية الهيكلية للمشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بأنواعها عام 2012:

جدول (1) البنية الهيكلية للمشروعات الصناعية الخليجية المشتركة 2012

الدولة	عدد المصانع الخليجية المشتركة عموماً	عدد المصانع الخليجية/ الخليجية المشتركة	نسبة عدد المصانع المشتركة الخليجية/ الخليجية %	الاستثمارات المتراكمة للمصانع المشتركة عموماً (مليون $)	الاستثمارات المتراكمة للمصانع الخليجية/ الخليجية المشتركة (مليون $)	نسبة الاستثمارات المشتركة الخليجية/ الخليجية إلى المشتركة عموماً %	عدد العاملين في المشروعات الصناعية المشتركة عموماً	عدد العاملين في المشروعات الصناعية الخليجية/ الخليجية	نسبة العاملين في المشروعات الصناعية الخليجية/ الخليجية إلى الإجمالي %
الإمارات	2412	88	3.6	7,355	2,033	27.6	170949	20196	11.8
البحرين	84	13	15.5	4,875	4,306	88.3	16482	7423	45.0
السعودية	965	60	6.2	68,600	8,424	12.3	173674	21433	12.3
عمان	386	23	6.0	11,210	3,013	26.9	19950	3972	19.9
قطر	151	24	15.9	42,499	4,459	10.5	23698	3479	14.7
الكويت	39	3	7.7	2,065	61.6	3.0	5494	372	6.8
الإجمالي	4037	211	5.22	136,605	22,296	16.3	410247	56875	13.9

المصدر: قواعد المعلومات "جويك".

شكل (1) التوزيع النسبي للصناعات الخليجية / الخليجية المشتركة حسب الدول

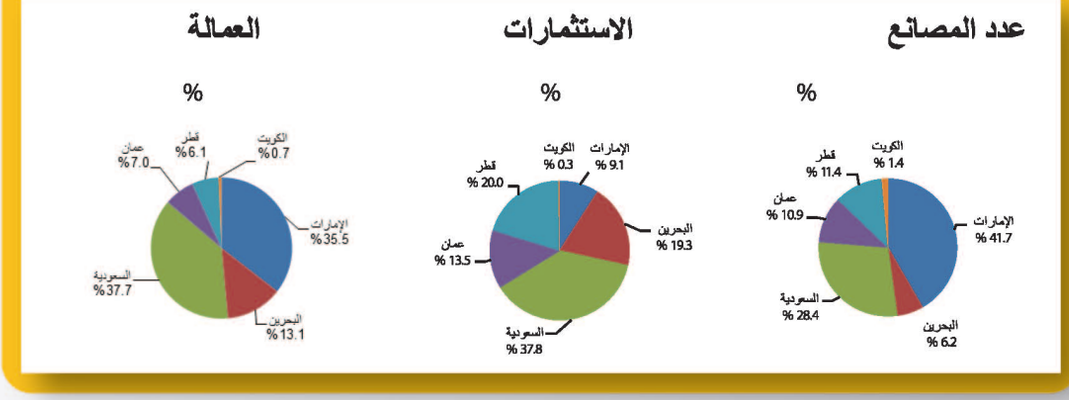

ويلاحظ من الجدول (1) أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد حازتا أكبر عدد من المشروعات الصناعية الخليجية/الخليجية المشتركة، إلا أن دولة قطر ومملكة البحرين قد حازتا أعلى نسبة من المصانع الخليجية/الخليجية المشتركة قياساً إلى عدد المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة عموماً، حيث أسهمتا بنسبة 15.9 %، 15.5 % على التوالي من إجمالي عدد المصانع المشتركة المقامة لديهما. ومن حيث نسبة الاستثمارات في المشاريع الخليجية/الخليجية المشتركة إلى المشروعات الصناعية المشتركة عموماً في كل دولة، فقد حازت البحرين أعلى نسبة، حيث أسهمت بـ 88.3 %، وهذا يعود إلى الاستثمارات السعودية الكبيرة في البحرين، خصوصاً في قطاعي البتروكيماويات والألومنيوم، تلتها الإمارات بنسبة 27.6 %، ثم سلطنة عمان بنسبة 26.9 %، ثم دول المجلس الأخرى بنسب تقل عن ذلك. كما حازت البحرين أعلى نسبة من حيث العمالة، والتي شكلت نحو 45 % من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية المشتركة لديها، تلتها عمان بنسبة 19.9 % فبقية دول المجلس بنسبة تقل عن ذلك.

المشروعات الصناعية الخليجية / الخليجية المشتركة حسب الأنشطة الصناعية الرئيسة:

1 - عدد المصانع

يتضح من الجدول (2) والشكل (1) أن الإمارات حظيت بالنصيب الأكبر من عدد المشاريع الصناعية الخليجية/الخليجية المشتركة بدول مجلس التعاون عام 2012، والتي بلغت 88 مصنعاً، أي بنسبة 41.7 % من إجمالي عدد المشاريع الصناعية في دول مجلس، تلتها السعودية بنسبة 28.4 %، ثم قطر بنسبة 11.4 %، فعمان بنسبة 10.9 %، ثم البحرين بنسبة 6.2 % وأخيراً الكويت بنسبة 1.4 %.

كما يلاحظ أن قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية حاز العدد الأكبر من المصانع في دول المجلس، كما يتضح من الجدول (2) والشكل (2) ، فقد بلغ عددها 61 مصنعاً أي بنسبة 28.9 % من إجمالي عدد المصانع الخليجية المشتركة، تلاه قطاع صناعة مواد البناء بعدد 39 مشروعاً وبنسبة 18.5 %، فصناعة المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 14.2 %، فالمنتجات المعدنية المصنعة بنسبة 11.8 %، فالصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 6.6 %، بينما تشكل الصناعات الأخرى نسبة 19.9 %.

جدول (2) عدد المصانع في المشروعات الخليجية/الخليجية المشتركة حسب الأنشطة الصناعية

الدول / الأنشطة	الترتيب	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
الكيماويات والبلاستيك	1	22	2	20	7	9	1	61
مواد البناء	2	21	-	8	6	4	-	39
مواد غذائية ومشروبات	3	13	2	7	5	3	-	30
معدنية مصنعة	4	11	-	6	1	6	1	25
معدنية أساسية	5	3	5	4	2	-	-	14
صناعات أخرى	-	18	4	15	2	2	1	42
المجموع	-	88	13	60	23	24	3	211

المصدر: قواعد المعلومات "جويك".

شكل (2) التوزيع النسبي لعدد المصانع الخليجية/الخليجية المشتركة حسب الأنشطة الصناعية

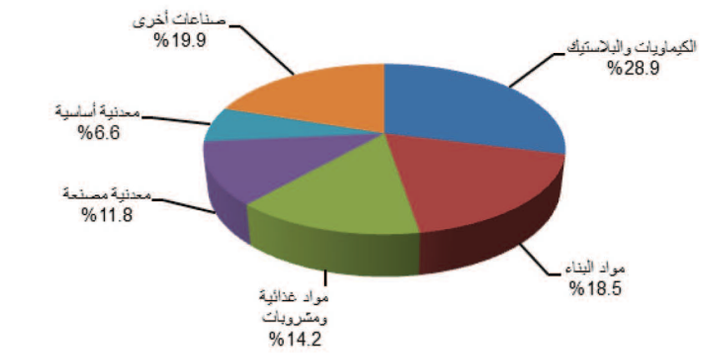

2 - الاستثمارات المتراكمة

بلغت قيمة الاستثمارات المتراكمة الإجمالية في الشركات الخليجية/الخليجية المشتركة عام 2012 نحو 22،3 مليار دولار، شكلت نحو 5.22 % فقط من إجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية المشتركة كافة، وكما يتضح من الجدول (3) والشكل (3) فإن قطاع الكيماويات والمطاط والبلاستيك قد حظي بأكبر نصيب من الاستثمارات، حيث حاز حوالي 10.9 مليار دولار، أي بنسبة 48.7 % من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعات الخليجية/الخليجية المشتركة، تركز معظمه في السعودية وقطر، تلاه قطاع صناعة المعادن الأساسية الذي حاز حوالي 7.2 مليار دولار، أي بنسبة 32.2 %، وتركز أكثره في البحرين وعمان والسعودية، ثم صناعة مواد البناء بنسبة 8 %، ثم المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 3.1 %، ثم باقي المنتجات بنسب تقل عن ذلك:

جدول (3) الاستثمارات المتراكمة في الصناعات الخليجية/الخليجية المشتركة حسب الأنشطة الصناعية 2012

النشاط الصناعي/ الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول مجلس التعاون
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	237.0	414.7	5,745.4	161.4	4252.4	46.6	10,857
صناعة المعادن الأساسية	7.6	3,662.	991.1	2,509.2.	-	-	7,170.0
صناعة مواد البناء	1.325.3	-	177.2	254.1	27.5	-	1,784.2
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	107.1	37.7	477.6	46.2	31.2	-	700.0
صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية	0.9	-	557.5	-	-	0.6	559.0
صناعة الورق والمنتجات الورقية	297.1	-	184.2	22.0	-	-	503.3
منتجات أخرى	58.3	191.2	290.5	19.7	147.6	14.4	721.8
المجموع	2,033.3.	4,305.6	8,423.5	3,012.6.	4,458.7.	61.6	22,295.3.

المصدر: قواعد المعلومات "جويك".

وعلى ضوء ما تقدم، ومن خلال هذا التحليل السريع لواقع المشروعات الصناعية الخليجية/الخليجية المشتركة، نخلص إلى أن هذه المشروعات هي أقل من الطموحات والتوقعات التي أكدت عليها اتفاقيات العمل الخليجي المشترك، حيث إن مساهمة هذه المشروعات في الصناعات التحويلية ما زالت متواضعة ودون المرجو منها. وذلك على الرغم من اعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التعاون والتنسيق والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكونها من أكثر الصيغ القابلة للتطبيق العملي، وأقصرها طريقاً للتنفيذ، خصوصاً في ظل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، ونظراً لتواضع المشروعات الخليجية/الخليجية المشتركة، قياساً إلى إجمالي الصناعات المشتركة في دول مجلس التعاون، وإلى الصناعة التحويلية عموماً، فإن أثرها في تحقيق درجة عالية من التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي يبقى محدوداً.

شكل (3) التوزيع النسبي للاستثمارات المشتركة حسب الأنشطة

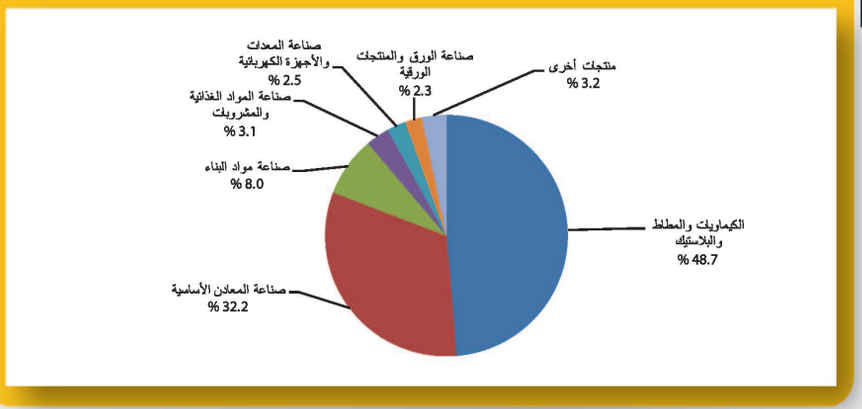

لذا لا بد من اتخاذ السياسات الكفيلة بتشجيع قيام هذه المشروعات والنهوض بها على مستوى دول مجلس التعاون، وذلك من خلال تفعيل قرارات العمل الخليجي المشترك، والتأكيد على ذلك ضمن الإستراتيجية الصناعية الموحدة، ووضع الآليات المناسبة لتشجيع الاستثمار الصناعي الخليجي/الخليجي المشترك، وتحفيزه للقيام بالمزيد من المشروعات الصناعية.

ومن المؤكد أن قيام المزيد من المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة سيؤدي إلى إيجاد مشاريع خليجية تتكامل في ما بينها في تبادل المنتجات الوسيطة، مما يساعد على تعزيز وتقوية التشابك والترابط بين حلقات وسلاسل الإنتاج الصناعي، وإلى المزيد من تحقيق مجالات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، فضلاً عن توثيق العلاقات والروابط الاقتصادية والاجتماعية بين أبناء هذه الدول.

مُلتزِمون بالتَفوُّق

تأسست قطرللبترول بموجب مرسوم أميري صدر في عام ١٩٧٤ كمؤسسة وطنية تملكها الدولة، وهي في طريقها لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

النشاطات الرئيسية في قطر للبترول تشمل عمليات الاستكشاف والحفر وإنتاج النفط والغاز وتصدير النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والمنتجات البترولية المكررة إلى الأسواق العالمية.

يتميز كل مشروع من مشاريعنا المشتركة بالشفافية والإبداع والتصميم على تحقيق مستويات غير مسبوقة سواء من حيث النوعية أو الخدمات، وذلك نتيجة طبيعية لحرص قطر للبترول على التزام رئيسي له الأولوية على كل ما عداه، ألا وهو التفوق.

قطر للبترول
Qatar Petroleum
www.qp.com.qa

مستقبل الاستثمار في الصكوك بمنطقة الخليج

الصكوك الإسلامية هي عبارة عن أدوات للتمويل تؤدي إلى حد ما وظائف السندات، ولكن تتميز عنها بالتنوع في طرق التمويل، إذ إنه يمكن التمويل من خلال الصكوك بأدوات ومنتجات التمويل الإسلامي، مثل المرابحة والمشاركة والإجارة وغيرها. ويتميز التمويل بالصكوك بأنه يعتمد على الأصول في التمويل وليس من خلال القروض، وكما هو معلوم أنه وبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وجد بعض الخبراء أن الاعتماد على الأصول عزز من كفاءة التمويل الذي يتم من خلال الصكوك، مقارنة بأنواع من السندات التي فقدت قيمتها بسبب إفلاس الشركات المصدرة لها.

الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب
دكتوراه في التمويل الإسلامي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
sshalhoob@hotmail.com

الصكوك الإسلامية اليوم أخذت الأضواء في قطاع التمويل الإسلامي، فالحديث عنها في كثير من المناسبات أصبح الأكثر اهتماماً اليوم حتى من المصرفية الإسلامية نفسها، حيث إنها حققت نمواً كبيراً على مستوى الإصدارات، وذلك دعم بشكل واضح حجم النمو المتسارع للتمويل الإسلامي، وتشير دراسات إلى وجود نمو كبير لإصدارات الصكوك في عام 2012م مقارنة بعام 2011، ولا تزال إصدارات الصكوك تشهد نمواً مستمراً، ليس فقط على مستوى منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، بل الأمر تجاوز إلى النمو في هذا القطاع على المستوى العالمي، سواء في الشرق على مستوى الدول الآسيوية التي تشهد نمواً اقتصادياً مطرداً، أو على مستوى الدول الغربية التي تجد في مثل هذه الأدوات ما يمكن أن يعزز من إمكانية خروج المنطقة -خصوصاً في أوروبا- من الأزمة التي تشهدها.

هذا النمو للصكوك تحفزه مجموعة من العوامل منها: إقبال المجتمعات المسلمة على التمويل الإسلامي، خصوصاً أنها ترى فيه التزاماً بمبادئ الدين الإسلامي، وفي الصكوك أنها أداة منخفضة المخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومنها أيضاً الثقة التي اكتسبتها الصكوك على مستوى المؤسسات المالية عالمياً، خصوصاً أنها تعتمد على الأصول بما يمكن من استرداد جزء من التمويل عند إفلاس الشركة، بخلاف السندات لا يمكن استرداد أي جزء من الدين عند إفلاس الشركة المصدرة لها، ومنها أيضاً النمو الكبير الذي يشهده التمويل الإسلامي، والسيولة الكبيرة التي تتدفق على هذا القطاع، خصوصاً أن الأسواق المالية العالمية وقطاع التمويل يشهدان شحاً في السيولة، بسبب تباطؤ الاقتصاد في مناطق أوروبا وغيرها من مناطق العالم.

يضاف إلى ذلك التوسع في قطاع التأمين الإسلامي أو ما يسمى التكافل الذي تُستثمر أمواله غالباً في أدوات منخفضة المخاطر، لذلك فإنها قد تجد أن الصكوك أحد أفضل الخيارات لاستثمارات هذه الصناديق، كما أن النمو الذي تشهده منطقة الخليج، والمشاريع العملاقة، والاستثمارات في القطاعات المتنوعة، سواء كانت الصناعية، أو التجارية، أو السياحية، إضافة إلى مشاريع البنى التحتية على مستوى منطقة الخليج التي تنشط بصورة كبيرة حركة السيولة في المنطقة والتي تحتاج بشكل كبير إلى التمويل، مما يميز التمويل من خلال الصكوك أيضاً أنه يمكن الشركات الكبرى من الحصول على حجم تمويل كبير مقارنة بما تقدمه البنوك إذ إن إصدارات الصكوك الحالية تقدر بالمليارات، والإقبال عليها كبير من قبل المؤسسات المالية العالمية والمحلية، إضافة إلى كبار المستثمرين، حيث تتم تغطية هذه الإصدارات في وقت وجيز، كما أن مما يعزز من نموها في منطقة الخليج بصورة خاصة أن حجم سوق الدين لا يزال منخفضاً جداً مقارنة بالأسواق الأخرى عالمياً، سواء الأسواق الناشئة أو حتى الأسواق الراشدة، كما صرح بذلك أحد المسؤولين فيما يتعلق بحجم سوق الدين في المملكة العربية السعودية، والتي يعتبر ناتجها القومي وسوقها المالية الأضخم على مستوى المنطقة.

هذا النمو الكبير في الصكوك الإسلامية قد لا يتوقف عند هذا الحد، فلا تزال الفرص موجودة للزيادة، إذ إن حجم التمويل الإسلامي لا يزال صغيراً مقارنة بالتقليدي، والصكوك محدودة عالمياً مقارنة بالسندات، كما أن زيادة الثقة بها قد يحفز قطاعات جديدة، ومنها القطاع الحكومي لاعتماد الصكوك كأداة في تمويل مشاريع البنية التحتية، وقد تكون مستقبلاً أداة لإدارة السيولة في الأسواق، بحيث تؤدي وظائف السندات، لكن بصورة متوافقة مع الشريعة.

فمستقبل الصكوك في منطقة الخليج قد يشهد نمواً كبيراً خلال الفترة القادمة عطفاً على العوامل السابقة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها لن تواجه تحديات مستقبلاً، فهي من الناحية الفنية تعتمد بشكل كبير على النموذج التقليدي وهو السندات، رغم الفارق الكبير في أسلوب التمويل من خلال الصكوك مقارنة بالسندات، خصوصاً في أدوات تعتمد على الإجارة والمشاركة، كما أن الخلاف بين الفقهاء في حكم الصكوك لا يزال قائماً، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض جواز الإصدارات الحالية من الصكوك، نجد أن البعض الآخر لا يمانع من إصدار الصكوك، ولكن يرى أن بعض تطبيقاتها لا تلتزم بالضوابط الشرعية لإصدارها، خصوصاً في بعض إصدارات الصكوك التي تعتمد على عقود الإجارة في الفقه الإسلامي.

كما أن الصكوك لا تزال في بداياتها ولم تواجه فعلياً اختبارات لتقييم أثر وجود خسائر أو إفلاس لبعض الشركات المصدرة لها. كما أن منتجات التمويل الإسلامي بصورة عامة والصكوك بصورة خاصة لا توجد لها جهات مرجعية تضع لها معايير وتنظيماً من الناحية الشرعية، فهي وإن كانت من الجهة الفنية توجد لها متابعة وجهات رقابية تشرف عليها، إلا أنها من الناحية الشرعية تعتمد فقط على آراء بعض العلماء في الهيئة الشرعية التي تنظر في عقود هذه الإصدارات دون أن يكون لهذه الإصدارات مرجعية شرعية من خلال منظمة عالمية أو حتى محلية.

فرص استثمارية واعدة في الرياض والكويت

"جويك" تواصل عقد ورش الترويج للخارطة الصناعية بدول المجلس

تصوير : ناصر السعيد

واصلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) استعراض نتائج دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، في ورش ترويجية عُقدت في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقدمت خلالها فرصاً استثمارية للصناعيين والمستثمرين في مجال الصناعات البتروكيماوية، والكيماوية، والغذائية، والدوائية والألومنيوم وصناعات الصلب.

عقدت "جويك" الورشة الأولى بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في قاعة البوم بمقر الغرفة. وطرحت المنظمة خلال الورشة فرصاً استثمارية صناعية باستثمارات قدرت بحوالي مليار دولار أميركي -أي ما يعادل 286 مليون دينار كويتي- في الصناعات البتروكيماوية، والكيماوية، والغذائية، والدوائية والألومنيوم وصناعات الصلب.

واستهلت الورشة بكلمة لرئيس لجنة الصناعة والعمل بالغرفة فهد الجوعان، نوه فيها بأهمية الدراسات الجادة والمسوحات الميدانية في مجال الجدوى الاقتصادية والربحية واستشراف آفاق النجاح والإخفاق، واحتمالات خلق فرص استثمارات صناعية تكاملية. وتطرق إلى دور غرفة تجارة وصناعة الكويت في تذليل المعوقات والإحباطات التي يعانيها الصناعيون في الكويت، مع توفير المناخ الملائم لتنمية صناعة حقيقية، وأقر بأن ما تم تحقيقه لا يرقى لمستوى الطموح وتطلعات المعنيين بحاضر ومستقبل الصناعة في البلاد، خصوصاً أنها لا تزال تفتقد الرؤية الواضحة لتعزيز مسيرتها نحو صناعة متوازنة تحقق أهداف دعم وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعميق أوجه التشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتحدث الأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات فأكد على سعي "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" للتوجه نحو القطاع الخاص، والتواصل معه بصفته القطاع الواعد في التنمية الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون، فقد ركزت إستراتيجية المنظمة وخطتها الخمسية على هذا التوجه في أعمالها ومشاريعها نحو القطاع الخاص، الذي يعدّ شريكاً أساسياً في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في الكويت ودول الخليج".

ونوه المخيني بأن الخارطة الصناعية توصلت إلى أن الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل أكثر من 86 % من مجمل المنشآت الصناعية في دول المجلس. لكن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة ممثلة بقطاع صناعات البتروكيماويات الأساسية، حيث تمثل أكثر من 78 % من جملة الاستثمارات التراكمية". وأضاف: "مساهمة منا في نهضة القطاع الصناعي في دولة الكويت الذي يعد من القطاعات المهمة، رأينا في "جويك" أنه من الضروري إطلاعكم على النتائج التي توصلت إليها دراسة الخارطة الصناعية، وعلى الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع الصناعي المحلي في سبيل جذب الاستثمارات وتنويع القاعدة الاقتصادية الكويتية، خصوصاً أن هذه الفرص سيكون لها دور مهم ضمن منظومة تنمية الموارد الاقتصادية المختلفة، كونها تشمل تأمين فرص عمل للقوى البشرية الوطنية، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية".

كما لفت المخيني إلى أن الفرص الاستثمارية المطروحة في الكويت تتركز "في مجال الصناعات المعدنية والبلاستيكية والكيماوية والغذائية، حيث تتوفر فرص واعدة من شأنها أن تدفع عجلة التطور الاقتصادي في الدولة وتساهم في التنمية الصناعية فيها، نظراً لما تزخر به الكويت من مقومات وموارد طبيعية، إضافة إلى قربها من الأسواق العربية والخليجية المجاورة".

فرص للمشاريع الصغيرة

واستعرض المهندس إسماعيل الشافعي مدير إدارة الاستثمار الصناعي في "جويك" الفرص الاستثمارية المقترحة للكويت، لافتاً إلى أن المشاريع المحتملة تتوجه للصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي، وهي كلوريد الألومنيوم، وإعادة تدوير عبوات البولي إيثلين عالي الكثافة، وكبسولات الجيلاتين الصلب، ومجمعات الطاقة الشمسية، وإنتاج خرسانة الكبريت، وقطع بروتين الصويا، والزبدة النباتية، وصفائح الصلب المدرفلة على البارد، وأنابيب الحديد المكسوة من الصلب، وحبيبات البولي إيثلين تيريفثاليت (بي أي تي).

ولفت الشافعي إلى أن اختيار هذه الفرص جاء بناء لمعطيات ولمنهجية واضحة تقوم على أن يكون المشروع جديداً وغير منفذ، وأن يعتمد في مدخلات إنتاجه على المواد الأساسية المتوفرة، وأن يوفر المشروع فرص عمل للكوادر الوطنية، وأن تكون هنالك فرص للتصدير إلى الخارج، وأن يتكامل المشروع المقترح مع الصناعات القائمة، إضافة إلى وجود طلب على المنتج المقترح محلياً وإقليمياً. وأشار إلى أن التوقعات أن تولد هذه الفرص عند تنفيذها 600 فرصة عمل على الأقل.

وفي الختام جرى استعراض البوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (Industrial Market Intelligence- IMI Plus)، التي أطلقتها "جويك" مؤخراً بهدف تقديم المعلومات الإحصائية الدقيقة والمعتمدة للمستثمرين وغيرهم، بما يشكل قاعدة معلومات مهمة تعتبر مصدراً قيّماً لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة.

استثمارات 384 مليون دولار بورشة الرياض

كما عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" بالتعاون مع اللجنة الصناعية بغرفة تجارة وصناعة الرياض ورشة عمل ترويجية لنتائج الخارطة الصناعية، وذلك في مقر الغرفة في العاصمة السعودية، بحضور سعادة عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الرياض رئيس اللجنة الصناعية المهندس سعد المعجل، وحشد من مسؤولي الشركات والمؤسسات المنضوية تحت مظلة الغرفة.

وقد استعرضت المنظمة خلال الورشة نتائج الخارطة الصناعية ومخرجاتها في دول مجلس التعاون الخليجي، والفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة والخليج عامة. وكشفت "جويك" عن وجود فرص استثمارية صناعية محتملة في المملكة العربية السعودية تصل إلى 384 مليون دولار أميركي -أي ما يعادل 1.4 مليار ريال سعودي- في الصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والصناعات الغذائية والأدوية.

استهلت الورشة بكلمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، تناول فيها دراسة الخارطة الصناعية التي "قامت بتشخيص الوضع الراهن للصناعة في دول المجلس، وحددت الصناعات الغائبة والمستهدفة، كما اقترحت الفرص الاستثمارية الواعدة"، موضحاً أن الهدف منها "أن تكون دليلاً يرشد المستثمرين الراغبين في الاستثمار في دول المجلس، يوجههم لتحديد مجالات استثماراتهم في القطاع الصناعي في ظل حاجات المنطقة".

ونوه العقيل بالمملكة العربية السعودية التي حلت "في طليعة دول المنطقة التي شهدت نهضة صناعية واقتصادية منذ سنوات، وقد ازدهر مناخ الاستثمار فيها في السنوات الماضية، بفضل التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وهي من أسرع الدول في النمو الاقتصادي عالمياً، حتى إنها صنفت ضمن الاقتصادات العشرين الأكبر في العالم، وجاءت بالمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى كونها في المركز 22 ضمن 185 دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفقاً لتقرير "ممارسة أداء الأعمال" للعام 2013 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي".

ثم استعرضت الفرص الاستثمارية التي قدمتها "جويك" للسوق السعودية، وقد طرحت "جويك" 10 مشاريع في القطاعات الصناعية المختلفة، بلغ حجم الاستثمارات فيها مجتمعة ما بين 338 - 384 مليون دولار أميركي، أي ما يعادل ما بين 1.2 و1.4 مليار ريال سعودي. وستوفر هذه المشاريع 573 فرصة عمل موزعة على خمسة قطاعات، تشمل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمعادن والمواد الغذائية والأدوية.

وتوزعت تلك المشاريع كالتالي: مشروعان في قطاع المواد الكيماوية، مشروعان في قطاع البتروكيماويات، واثنان من المشاريع القائمة على الألومنيوم، مشروعان في الصناعات القائمة على الصلب، ومشروع واحد في كل من قطاعي الأغذية والأدوية.

ويقدر رأس المال المستثمر بالمشاريع المحددة في القطاعات الكيماوية والبتروكيماوية بحوالي 192 إلى 217 مليون دولار، أي ما يعادل 720 إلى 814 مليون ريال سعودي، وتمثل 56.8 % من إجمالي الاستثمارات بالمشاريع المقترحة، وتشمل المشاريع التي تم تحديدها في هذا القطاع إنتاج رالبولي أوكسي ميثيلين، وحمض الأكريليك، وكلوريد الحديد والخرسانة الكبريتية. وستتم الاستفادة من مخرجات هذه المشاريع في صناعات السيارات والأدوات الكهربائية والإلكترونيات، وصناعة الورق، والدهانات، ومعالجة المياه ووحدات تحلية المياه وتطبيقات البناء.

من ناحية أخرى، فإن فرص الاستثمار الأربع المحددة في قطاع المعادن، وخصوصاً الألومنيوم والصلب تشمل المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، وتقدر الاستثمارات لهذه المشاريع في حدود 139 - 159 مليون دولار -أي بين 521 - 596 مليون ريال سعودي-، وتمثل أكثر من 41 % من إجمالي الاستثمار. وفرص العمل المتوقع أن توفرها هذه الاستثمارات عبر هذه المشاريع هي حوالي 400 فرصة.

وتشمل المشاريع التي تم تحديدها في هذا القطاع صناعة رقائق الألومنيوم، والألومنيوم الصب للسيارات، والصفائح الكهربائية، فضلاً عن إنتاج أنواع مختلفة من الصمامات. وستستخدم هذه المنتجات في التغليف وصناعة السيارات والأدوات المنزلية، والإلكترونيات، ومعالجة الغاز وتكرير البترول والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية والغذائية والقطاعات الصناعية الدوائية.

أما بالنسبة لقطاعي الأغذية والأدوية، فحددت المشاريع بتصنيع السمن النباتي باستثمارات تقدر بما يتراوح بين 2 و3 ملايين دولار، أي ما يعادل 7.5 مليون ريال - 11.3 مليون، أما كبسولات الجيلاتين فقدرت استثماراتها بما يتراوح بين 4.5 و5 ملايين دولار، أي بين 17 و19 مليون ريال سعودي.

ومن المتوقع أن يستثمر القطاع الخاص في إنشاء هذه المشاريع، وبالتالي سيلعب دوراً أكبر في اقتصاد المملكة من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين، وكذلك تسهيل نقل التكنولوجيا إلى المملكة.

ملخص ملف فرصة استثمار صناعي

مصنع قوالب الخرسانة المعزولة

Insulating Concrete Forms (ICF)

مواصفات المنتج	قوالب الخرسانة المعزولة (تستخدم ببناء جدران إسمنتية وألواح عازلة، ألواح إسمنتية معزّزة للأرضيّة، الأسطح والأشكال المجمّعة مسبقا للجدران الإسمنتيّة)			
نوع المشروع	عمليّة مستقلّة			
الإنتاج	الإنتاج السنوي	10000 طنّ سنويًّا	**قيمة مبيعات المصنع:** 20 مليون دولار أميركي	
	عدد الورديات اليومية	2		
	عدد أيام العمل السنوية	300		
التسويق	المبيعات بحسب المنطقة الجغرافية	**محلّي:** 30 – 50 %	**دول مجلس التعاون الأخرى:** 50 – 70 %	
	الاستخدامات ومنافذ المبيعات	شركات مواد البناء		
	حجم السوق (2013)	**دول مجلس التعاون:** 98000 **طنّ سنويًّا**		
	حجم السوق المحتمل (2018)	**دول مجلس التعاون:** 125000 **طنّ سنويًّا**		
التقنية	النوع	التمدد الحراري وصب البوليسترين		
	وصف العملية الإنتاجية	التمديد الحراري للبوليسترين وصبّه ومعالجته وتصنيعه		
	المصادر	الولايات المتّحدة الأميركيّة		
المواد الخام	المحلية / الخليجية	حبّات البوليسترين المتمدد ولفائف الصلب والبوليبروبلين		
	المستوردة	لا يوجد		
الخدمات	الكهرباء	130 كيلووات / طنّ		
	الماء	0.1 متر مكعب / طنّ		
القوى العاملة	المجموع	30		
	الإنتاج	22 (ذوو المهارات = 50 %)		
	الإدارة والمبيعات	8		
الاستثمار	بند التكلفة	**دولار أميركي (مليون)**	**النسبة من إجمالي الاستثمار**	
	المجموع (دون الأرض)	**18.9**	**% 100**	
	قيمة المعدات	**9.8**	**% 52**	
	المباني والمنشآت المدنية	**6.5**	**% 34.2**	
	الأصول الثابتة المتنوّعة	**0.2**	**% 1.1**	
	تكاليف ما قبل الإنتاج	**0.2**	**% 1.1**	
	رأس المال العامل	**2.2**	**% 11.6**	
مدة التنفيذ	12 شهرًا			
الربحية	مؤشرات النجاح	**العائد على الاستثمار ROI:** 28 %	**معدل العائد الداخلي IRR:** 26 %	**معدل العائد الداخلي على حقوق الملكية IRR (E):** 60 %
	صافي القيمة الحالية NPV (10 %)	11.3 مليون دولار أميركي	**فترة الاسترداد:** 4 سنوات	
	التدفقات النقدية (السنة الثالثة)	5 ملايين دولار أميركي		
	صافي الربح (السنة الثالثة)	4 ملايين دولار أميركي		
	هامش الربح (السنة الثالثة)	23 %		

التصنيع الخليجي.. بين الوضع الراهن ورؤية الغد

تنتهج دول مجلس التعاون الخليجي نهج ابتكار مصادر اقتصادية، تواكب طفرة النمو من إنشاء وإعمار وخدمات، واضعة نصب عينيها تنويع مصادر الدخل مع صياغة اقتصاد صناعي يتماشى مع حجم المخزون الضخم من الطاقة.

وتسعى حكومات التعاون إلى تحفيز القطاعات على بناء اقتصاد صناعي يرتكز على الطاقة ومشتقاتها، وصياغة تشريعات ميسرة لرؤوس الأموال، وزيادة الاستثمارات خليجياً، بهدف دعم الجهود المبذولة من أجل النهوض بالتصنيع.

المهندس علي عبد الله بهزاد
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع
aliabdulla@Hotmail.co.uk
qa.bahzad@facebook

ذُكر في أحدث تقرير لمنظمة الخليج الصناعية "جويك" أنّ حجم الاستثمارات الخليجية العام الماضي 2012 بلغ 336 ملياراً و138 مليون دولار، بزيادة قدرها أكثر من 22 % خلال السنوات الخمس الماضية.

وأشار إلى أنّ إجمالي المصانع في الخليج زاد من 12 ألفاً و217 مصنعاً في 2008 إلى 15 ألفاً و 165 مصنعاً في 2012، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ثم مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت.

وتصدرت المملكة العربية السعودية عدد توزيع المصانع في مناطقها، ثم سلطنة عمان، كما ازدادت الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي بالسعودية مثلاً بنسبة 91.5 %، وارتفعت من 59 مليار دولار في 2000 إلى 113 مليار دولار في 2010.

أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغت بدول التعاون في العام الماضي 12 ألفاً و684 منشأة صناعية، تشكل ما نسبته 83.6 %، وأنّ حجم الاستثمارات فيها بلغ 14 مليار دولار.

وبالرجوع إلى إحصائيات كل دولة فإنّ جهاز الإحصاء بدولة قطر يشير إلى أنّ نتاج المسح الاقتصادي في التعدين وإمدادات الكهرباء والماء والطاقة في 2011 بلغ 529 مليار ريال، وفي دولة الإمارات تمثل الصناعة 16 % من إجمالي الناتج المحلي، وقدرت الاستثمارات الصناعية بحجم 50.1 مليار درهم، ويزيد عدد المنشآت الصناعية فيها على 8 آلاف منشأة، تسهم بـ 8 مليارات درهم سنوياً، وبلغ حجم مشروعات الصناعات التحويلية 2512 في 2000، وفي مملكة البحرين بلغت الاستثمارات الصناعية 33 مليار دولار، وسجلت ارتفاعاً نسبته 87 % في 2005.

أما في سلطنة عمان، فقد بلغت الاستثمارات الوطنية 73 %، و15 % خليجية، و12 % تعود لاستثمارات حول العالم، وفي دولة الكويت توجد حوالي 12 منشأة صناعية.

كما يشير تقرير "إيكونوميست" إلى أنّ صناعة النفط والغاز تشكل دعامة أساسية في اقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث توفر دول الخليج 80 % من عائدات الصادرات والإيرادات، وهذا يدفع المنطقة إلى تطوير إنتاجها غير النفطي من أجل تنويع مصادر الدخل بشكل أمثل.

التعاون الصناعي

في الخليج العربي

وحدد التقرير اتجاهات دول التعاون في نمو القطاعات غير النفطية، مثل : الصناعات البتروكيماوية، والمعادن، والتجارة، والخدمات اللوجستية، والسياحة والضيافة والطيران، وتحفيز المؤسسات الوطنية ورجال الأعمال على الاستفادة من بيئات الأعمال في اقتناص الفرص التي تهيئها الحكومات، بما يعمل على تنويع الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها.

يتضح من البيانات السابقة أنّ الصناعة في دول التعاون قطعت سنوات في بناء أرضية صناعية متقدمة، مرتكزة على حجم الإيرادات الضخم من مخزون الطاقة أيضاً، وحجم الإنفاق والموازنات التي تخصصها دول التعاون للصناعة إلا أنها لا تزال في أول الطريق.

وبقراءة متأنية للإحصائية فإنّ زيادة الاستثمارات الصناعية بنسبة 22 % خلال خمس سنوات في دول التعاون لا تزال قليلة، مقارنة بحجم الدعم السخي الذي تقدمه دول التعاون للقطاع الاقتصادي، ولا تزال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مهدها الأول.. وللآن لم ترتق لحجم المنافسة العالمية.. وحتى يومنا هذا لم نرَ مصنوعات تحمل علامة صناعة خليجية إلا القليل منها.

وعن الكفاءة المالية لدول التعاون، فيقدر عدد الصناديق الاستثمارية السيادية الخليجية بـ 67 صندوقاً من بين 671 صندوقاً سيادياً في الوطن العربي، وهذا يدل على زخم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية، وقدرة الحكومات على تقديم المساندة الفعلية للقطاعات، وقدرة النظام المالي على بناء صناعات أكثر مواءمة مع المستجدات وتلبي الاحتياجات، أضف إلى ذلك أنّ حجم الاستثمارات الصناعية في دول التعاون يقدر بـ 219 مليار دولار.

فلماذا لا نرى صناعات غير نفطية ترتكز على الوفرة المالية والدعم الحكومي والتشريعات المسهلة لها؟ ولماذا تقتصر الصناعات على التقليدية البسيطة والغذائية والمنسوجات التي تقوم بأيدي أفراد وليست كيانات اقتصادية ترعاها قطاعات أو مؤسسات؟ ولماذا لا نرى صناعات يزداد الطلب عليها عالمياً مثل الخدمات المالية والسياحة والتقنية؟

لنتوقف قليلاً عند المعوقات التي تقف عثرة أمام تحقيق صناعات غير نفطية لها صفة المستدامة وقادرة على المنافسة.. فإذا نحن إزاء ناتج اقتصادي مرتفع، ونمو سريع بشهادة المؤشرات الدولية، إلا أنّ المعوقات في عدم وجود منهجية واضحة لتمويل البحوث الصناعية، وعدم قدرة القطاع الخاص على خوض المنافسة حتى وإن دخل المجال فإنّه لا يمتلك القدرة على الاستمرارية، وضعف التسويق وعدم قدرته على مجاراة التطورات، وعدم استفادته من السوق العربية، وغيابه عن الأسواق الآسيوية، وعدم إعطاء المؤسسات البحوث الصناعية جلّ اهتمامها من التطبيق والتفعيل، وتشابه الكثير من المنتجات بين دول التعاون والازدواجية، وعدم التوجه إلى الصناعات المنسية كالسياحة والغذاء والدواء مثلاً.

ومن أبرز العقبات في رأيي تفعيل الآليات التي صاغتها ووضعتها الأجهزة الاقتصادية بدول التعاون منذ سنوات، فقد حثت أصحاب المبادرات ورؤوس الأموال والشباب والمستثمرين الخليجيين على اقتناص فرص إنشاء وتأسيس صناعات.. ولكن ما تلبث أن تصطدم بصخرة الآليات.. وإن وجدت القوانين والتشريعات المحفزة للمبادرين في إنشاء مصانع أو مراكز إنتاجية، إلا أنها تأخذ طريقاً طويلاً من العقبات والإجراءات والضمانات البنكية، التي تقيد العمل في أولى خطواته، فإن وجدت الآليات فأنها تتطلب تفعيلاً من صناع القرار الاقتصادي، إذ إن الكثير من مشروعات الشباب والأفكار الطموحة في إنشاء مصانع أو شركات إنتاجية توقفت في مهدها الأول، بسبب ضعف التمويل وعدم تفعيل الآليات المحفزة لها والقيود المالية والضمانات البنكية التي تقيد الشباب.

أضف إلى ذلك عدم استقرار الوضع الاقتصادي العالمي الذي يتأرجح بين أزمات مالية وتذبذب أسعار.. وهو صورة من هشاشة النظام المالي للمؤسسات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، أدى إلى إحجام رؤوس الأموال عن الاستثمار في التصنيع لحاجته إلى بنية اقتصادية مستقرة، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره مؤخراً أنّ الاقتصاد العالمي يعيش حالة كساد، وأنه يخفض توقعاته للنمو لتبلغ 3.3 %.

وإذا كانت دول التعاون أنشأت العديد من المدن الصناعية والبنوك الصناعية وموانئ التصدير، وسهلت دخول الاستثمارات الخليجية، واستحدثت تشريعات استثمارية، وبنت شراكات عالمية، ومنحت قروضاً ميسرة لأصحاب المشاريع، إلا أنّ المعوقات لا تزال دون حلول، كما أورد تقرير منظمة الخليج للاستشارات الصناعية هذه المشكلات وهي: قلة مساهمة المواطنين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على العمالة الوافدة، وعدم الاهتمام بالبحوث الصناعية التطويرية.

وإذا خرجنا من إطار المحلية إلى العالمية ونظرنا إلى قطبي الاقتصاد وهما أوروبا وآسيا، فإنّ الصناعة العالمية تعاني من تراجع في إيراداتها وأدائها المالي والإداري بسبب تداعيات الديون، والكثير منها يتعرض للإفلاس بين فترة وأخرى، وفي المقابل من القارة الآسيوية، فإنّ دول آسيا والصين والهند وسنغافورة تشهد زيادة في الإنتاجية الصناعية، وتوجه الكثير من الاستثمارات والأيدي العاملة إلى بناء صناعات أكثر مواءمة مع المتغيرات.

وبرؤية اقتصادية فإنّ دول التعاون تمتلك مقومات النهوض بالتصنيع، وهي الوفرة المالية والطاقة والكوادر البشرية وجغرافية المنطقة الواحدة والمساحات الشاسعة، التي يمكن أن تقام عليها المنشآت والموانئ، وهذه محفزات للتصنيع قلما نجدها في دول أخرى، وكلنا يعلم أنّ الدعم الحكومي والتشريعات المناسبة والموازنة المالية والطاقة هي أساس أيّ نهضة صناعية، ولكنني أرى أنّ الوضع الراهن للشرق الأوسط هو العائق في إحجام المواطنين عن تأسيس صناعات، والمخاوف من تذبذب الوضع الدولي، وتوالي الأزمات المالية والإفلاسات المتكررة لبنوك ومصانع لديها تاريخ اقتصادي طويل، وعدم الاستقرار أثر بلا شك على الرغبة في الإقدام على إقامة مشاريع أو بناء شراكات خارجية قد لا تستمر.

وهنا أعول كثيراً على دور الأجهزة الاقتصادية والمالية في منح تسهيلات إضافية لأصحاب المشاريع ورؤوس الأموال، لأخذ خطواتهم الأولى نحو إعداد دراسات، واقتناص الفرص التي تتيحها مؤسسات خليجية، وإعطاء أولوية لمواطنيها في أخذ مبادرات صناعية لتأسيس شركات في البنية التحتية، والخدمات والأغذية والسياحة، والصناعات البحرية والسمكية والإلكترونيات، وهياكل المركبات والأجهزة الكهربائية وغيرها.

ورش حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتصانيف الصناعية

"جويك": برنامج تدريبي منوع لتنمية القدرات بالخليج

واصلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) تنفيذ برامجها التدريبية للعام 2013، وجدولها للفترة المقبلة يزخر بالدورات والورش التدريبية التي تنظمها نخبة من الخبراء المتخصصين، بهدف بناء قدرات العاملين في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اختتمت "جويك" الدورة التدريبية التي نظمتها حول "إستراتيجيات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية خلال الفترة من 16 إلى 19 سبتمبر في فندق ميريديان بالعاصمة الأردنية عمان.

شارك في الدورة نخبة من المديرين ومساعديهم في الجهات الرسمية والخاصة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كوزارات الصناعة وغرف التجارة والصناعة وعدد من المصانع الخليجية، إضافة لمسؤولين في برامج وهيئات الدعم المتخصصة في هذه المنشآت، كصندوق الرفد بسلطنة عمان، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإمارات.

وهدفت ورشة العمل التدريبية إلى التوعية بأهمية الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدورها البارز في التنويع الاقتصادي، ورفع مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص، وتعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية. حيث أشارت إحصاءات "جويك" إلى وجود 12.684 منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة بدول مجلس التعاون في العام 2012، بما يعادل 83.6 % من إجمالي المنشآت الصناعية، وقد بلغ حجم استثمارات هذه الصناعات 14 مليار دولار أميركي تقريباً، بنسبة 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي بدول المجلس.

قدم ورشة العمل الخبير الدكتور علي الساكت، حيث عرف المشاركين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وطرق تأسيسها وخصائصها وفق التعريفات العالمية، وأساليب تمويلها، ودراسة وتحليل القوائم المالية، والتحليل الائتماني وحاجاتها التمويلية وخصوصاً في عمليات التصدير. وقدمت هذه الورشة للمشاركين معلومات وافية عن كل ما يتعلق بإستراتيجيات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما تطرقت المحاضرات إلى آليات تمويل الشركات الحديثة والقائمة، ودور البنوك التجارية ووظيفتها التمويلية، مع التركيز على دور البنك المركزي في عملية التمويل، إلى جانب التطرق إلى مؤسسات تمويلية أخرى، وكان هناك شرح مسهب عن آليات التمويل الإسلامي، والسوق المالية ودورها في تمويل الشركات، والمؤسسات المساندة لعمليات التمويل.

وقد نظمت الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية رحلة سياحية للمتدربين على هامش الدورة، زاروا خلالها المواقع الأثرية في جرش وعجلون، وتعرفوا على معالم الأردن السياحية.

الاتجاهات الحديثة للتسويق

كما نظمت "جويك" ورشة عمل تدريبية حول "الاتجاهات الحديثة لتسويق المنتجات" بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة في مقر الغرفة، شارك فيها ممثلون عن جهات ومؤسسات حكومية، وخصوصاً من دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً الإمارات، وذلك ترجمة لمذكرة التفاهم الموقعة بين الغرفة و "جويك"، والهادفة إلى وضع إطار لتسهيل التعاون والتنسيق، وخلق علاقة عمل بين الجانبين لتطوير التعاون وتأسيس شراكات العمل المشترك.

وقد هدفت الورشة لتعزيز وعي المشاركين

بأفضل الممارسات في تسويق المنتجات المصنعة عبر تبادل الخبرات بين المشاركين، وتحديد أنواع جديدة من خدمات تسويق المنتجات، وتبادل الأفكار ومناقشة المتطلبات والاحتياجات لتحسين أنشطة التسويق.

وقدم الدورة الخبير محمد حسن العايدي الذي قدم للمشاركين معلومات مكثفة عن التسويق وآلياته، ووضع الخطط والتحليل المنهجي الذي يؤدي إلى تحسين وتطوير مهارات التسويق للمؤسسة ودور ذلك في الترويج الأمثل للمنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء، كما ألقى الضوء خلال الورشة على العديد من الأمور التي تعزز من قدرات مدير التسويق في إعداد البحوث والخطط التسويقية وكيفية إدارة العلامة التجارية وتطوير إستراتيجية التسويق للمنتجات السارية والجديدة، والإجراءات الصحيحة التي يتوجب تقديمها خلال عمليات البيع وعقبها مع أهمية مراعاة العوامل الداخلية والخارجية خلال إعداد الخطة التسويقية، ومدى أهمية خدمة العملاء والتركيز على متطلبات العميل في التسويق بشكل عام .

وفي ختام الورشة التدريبية قام خالد بن بطي بن عبيد مساعد المدير العام لشؤون العضوية والفروع ومحمد أحمد أمين مساعد المدير العام للشؤون الاقتصادية والدولية بتوزيع الشهادات على المشاركين، وتم تكريم المحاضر على جهوده في إنجاح الورشة.

ورشة إقليمية

في سياق متصل، عقدت "جويك" ورشة عمل حول "الإحصاءات الصناعية والتصانيف للدول العربية" في فندق رتاج بالدوحة خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة في نيويورك، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

هدفت ورشة العمل الإقليمية لزيادة معرفة المشاركين في جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الصناعية، واكتساب معارف ومهارات جديدة عبر استعراض أحدث التطورات المتعلقة بالتصانيف الدولية المستخدمة بجمع ومعالجة الإحصاءات الصناعية والمؤشرات ذات العلاقة وكيفية كتابة التقارير الإحصائية.

أساليب جمع البيانات الصناعية

واستكمالاً لجهودها في بناء قدرات العاملين في دول المجلس، تعقد "جويك" دورة تدريبية حول "أساليب جمع ومعالجة وتحليل البيانات الصناعية"، وذلك في مقرها بالدوحة في الفترة من 11 - 13 نوفمبر المقبل.

وتهدف هذه الدورة لتزويد المشاركين بالمفاهيم والتعريفات الفنية للبيانات والمعلومات، واطلاعهم على الطرق والأساليب العلمية في تنفيذ عمليات تجميع البيانات، وتنظيمها، وتلخيصها، وعرضها، وتحليلها، وتفسيرها والخروج باستنتاجات مبنية على هذه البيانات. وستكون أبرز محاورها البيانات الصناعية وتطبيقاتها وأساليب جمعها، والمسوحات الصناعية والمؤشرات الصناعية، والتصنيف الصناعي الدولي وتطبيقاته، والتصانيف السلعية وتطبيقاتها مع تحليل البيانات وحساب المؤشرات واستعراض تجربة "جويك" وبوابتها التفاعلية المطوّرة.

وتتوجه هذه الدورة إلى العاملين في مجال الإحصاءات الصناعية والاقتصادية، وفي الأجهزة الإحصائية والإدارات الإحصائية الجمركية، والمعنيين بمعالجة البيانات وتحليلها والجهات والعاملين في استطلاعات الرأي، والشركات الاستشارية ومراكز البحث والتطوير، والمستثمرين في مجال الصناعة.

المؤشرات الاقتصادية

كما ستعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" دورة تدريبية خلال الفترة من 17 إلى 21 نوفمبر 2013، للتعريف بأهم المؤشرات الاقتصادية التي ينبغي للعاملين في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي وبيئة الأعمال الإلمام بها بصورة جيدة، وذلك من منطلق اهتمام "جويك" بتقديم الاستشارات الضرورية التي تكفل للقطاع الصناعي الوصول إلى مستويات تنافسية متقدمة، حيث ستكون هذه الدورة من العوامل المهمة في رفع مستويات الأداء للعاملين في القطاع الصناعي.

وستقدم هذه الدورة جرعة مرجعية للتعامل مع البيانات الاقتصادية وفقاً لمعايير المقارنات الدولية المعاصرة. وتشمل الدورة مواضيع تهتم بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية، مع التركيز على ديناميكية تطور الإنتاجية الصناعية، وتوضيح ارتباط الصناعة بخدمات القطاع الحكومي. وتتوجه هذه الدورة للعاملين في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي وبيئة الأعمال من منتسبي القطاع الحكومي الداعم للقطاع الصناعي.

يذكر أن "جويك" تسعى بشكل دؤوب من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) على زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، من خلال دورات يمكن التسجيل فيها بكل سهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل بشبكات التواصل الاجتماعي على "فايسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

فعاليات صناعية قادمة

SAOGE 2013" The 5th Saudi Arabia International Oil & Gas Exhibition"
25 - 27 November 2013

Dhahran International Exhibitions Center، Dammam، Saudi Arabia

"المعرض الدولي للبناء والأعمال الإنشائية "الخمسة الكبار 2013"
25 - 28 نوفمبر 2013

مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض - مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات

Riyadh Motor Show
27 November - 2 December، 2013
Riyadh Exhibition Center، Riyadh، Saudi Arabia

معرض الشرق الأوسط لمنتجات الطعام الطبيعية والعضوية 2013
3 - 5 ديسمبر 2013

مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض - مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات

World Economic Forum Annual Meeting 2014
22 - 25 January 2014
Davos-Klosters، Switzerland

World Economic Forum Moscow Meeting
20 October 2013
Moscow، Russian Federation

World Economic Forum Strategic Dialogue on the Future of Ukraine
05 - 06 November 2013
Kiev، Ukraine

معرض دبي الدولي للسيارات
5 - 9 نوفمبر 2013

مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض - دولة الإمارات

قمة فوركس الثانية عشر في الشرق الأوسط
14 - 15 نوفمبر 2013

فندق جميرا بيتش - دولة الإمارات

Summit on the Global Agenda
18 - 20 November 2013
Abu Dhabi، United Arab Emirates

معرض دبي للطيران 2013
17 - 21 نوفمبر 2013

مركز دبي العالمي - دولة الإمارات

معرض الشرق الأوسط لتقنيات الحلويات والوجبات الخفيفة
17 - 19 نوفمبر 2013

مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض
مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات

وصل حديثاً .. إدارة المعلومات الصناعية "جويك"

★ صندوق النقد العربي
التقرير السنوي 2012 - صندوق النقد العربي

★ التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

★ عمل المرأة في المنطقة العربية - وقائع وآفاق
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

★ الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التقرير السنوي 2012
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

New Arrivals

★ Progress Achieved by ESCWA Member Countries towards Implementation of the Monterrey Consensus
United Nations of Economic and Social Commission for Western Asia

★ Addressing Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region
United Nations of Economic and Social Commission for Western Asia

★ ESCWA Annual Report 2012
United Nations of Economic and Social Commission for Western Asia

★ Global Employment Trends 2013
International Labour Organization-2013

★ World Statistics Pocketbook 2013 edition
United Nations- 2013

★ Global Monitoring Report 2012،Food Prices، Nutrition and the Millennium Development Goals
The World Bank- 2012

★ Doing Business 2013،Smarter Regulations for Small and Medium size Enterprises
The World Bank and International Finance Corporation- 2013

★ The Financial Development Report 2012
World Economic Forum-2012

★ World Economic Situation and Prospects 2013
United Nations-2013

★ The Arab World Competitiveness Report 2013
World Economic Forum-2013

★ The Global Competitiveness Report 2012-2013
World Economic Forum-2013

★ World Steel in Figures 2013
World Steel Association-2013

★ Arab Human Development Report، Energy Subsidies in the Arab World
Fattouh, Bassam &El-Katiri, Laura-2012

★ Human Development Report 2013، The Rise of the South
United Nations Development Programme-2013

★ World Development Indicators 2013
The World Bank-2013

التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي

من المعروف أن التجارة الخارجية للبلدان تلعب دوراً محورياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية في غالبية دول العالم، لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لأنها تعمل على تشجيع وزيادة التنافسية، وتدعم مفهوم التوسع في السلع وتشبع الرغبات الاستهلاكية للسكان.

إعداد: حاتم رشيد
أخصائي اقتصادي
إدارة المعلومات الصناعية (جويك)
rashid@GOIC.ORG.QA

ومن الملاحظ أن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لا تزال دون المستوى المطلوب، فهي تعتبر متواضعة إلى حد ما، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية العالمية لدول المجلس، وذلك يرجع إلى تشابه تركيبة السلع المنتجة في هذه الدول ونمط الإنتاج بالمنطقة، ومن ثم تشابه الصادرات البينية، بالإضافة إلى محدودية تنوع المنتجات خصوصاً المنتجات الصناعية الاستهلاكية، مع وجود بعض العقبات التي تواجه انسياب حركة التجارة بين دول المجلس، إذ إنه لا بد من ضخ المزيد من الاستثمارات الخليجية البينية لإقامة مزيد من الصناعات، ينتج من خلالها سلع مصنعة متنوعة لتلبية الطلب المتنامي في الأسواق، بالإضافة إلى تفعيل اتفاقية السوق الخليجية المشتركة.

وتتمثل التجارة البينية لدول مجلس التعاون في الصادرات والواردات من وإلى دول المجلس، وتشير البيانات المتوفرة في السنوات الخمس

نسبة التجارة البينية الخليجية من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون للسنوات (2007 – 2011) - بليون دولار أميركي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي تجارة دول المجلس	860.3	1086	873.9	1010.1	1342.5
إجمالي التجارة البينيّة	50	64.5	44.8	55.9	66.1
نسبة التجارة البينيّة الخليجية لإجمالي تجارة دول المجلس	%5.8	% 5.9	% 5.1	% 5.5	% 4.9

الأخيرة (2007 – 2011) وفي ظل تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة، إلى أن هنالك تحسناً ملحوظاً في تجارة دول المجلس البينية مقارنة بإجمالي تجارتها الكلية، وذلك باستثناء عام 2009، الذي سجلت فيه التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي والتجارة الخارجية الإجمالية على حد سواء انخفاضاً ملحوظاً، وذلك جراء الأزمة المالية العالمية، لتعود مرة أخرى للارتفاع تدريجياً في السنوات التي تلتها. وقد أكد مختصون أن ارتفاع تكلفة نقل البضائع تعتبر عقبة أمام انسياب البضائع وارتفاع وتيرة التبادل التجاري بصورة عامة بين دول مجلس التعاون، لذا لا بد من الإسراع في تنفيذ مشروع السكك الحديدية الخليجية المشتركة الذي سيسهم بشكل واضح في رفع معدل التجارة البينية بنسبة تقارب الـ 40 % عما هي عليه الآن، إذ تعتبر السكك الحديدية من الوسائل اللوجستية قليلة التكلفة، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع عند التفعيل الكامل لاتفاقيات الاتحاد الجمركي التي تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي، وتذليل كل العقبات أمام انسياب البضائع والسلع على النقاط الحدودية.

إن انخفاض نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بصورة عامة، وكذلك انخفاض الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، يعزى إلى دخول صادرات النفط في هذه الإحصائيات، حيث توجه معظم صادرات دول المجلس من هذا البند للعالم الخارجي، وتأتي هذه النسبة لترتفع نوعاً ما في إجمالي الواردات البينية لدول المجلس إلى إجمالي الواردات، وذلك لخلوها من مادة النفط.

وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي التبادل التجاري الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 قد بلغ 1347.2 مليار دولار أميركي، مقابل 1010.1 مليار دولار أميركي في عام 2010، بزيادة قدرها 337.1 مليار دولار أميركي، وبنسبة وصلت إلى 33.4 %، كما بلغت قيمة الواردات 415.1 مليار دولار أميركي في العام 2011، مقارنة بـ 347.4 مليار دولار أميركي في عام 2010 بزيادة قدرها 67.7 مليار دولار أميركي، وبنسبة 19.5 %، وفي ذات السياق فقد بلغ إجمالي الصادرات في العام 2011 حوالي 932.1 مليار دولار أميركي، مقارنة بـ 662.7 مليار دولار أميركي في العام 2010، وبمعدل زيادة مقدارها 269.4، وبنسبة مئوية 40.7 %، وجدير بالذكر أن إجمالي الصادرات يشتمل على إعادة الصادرات، وحسب التقديرات فإن الميزان التجاري في عام 2011 يصب في مصلحة دول المجلس، إذ يقدر الفائض بحوالي 517 مليار دولار، وذلك بفضل صادرات قطاع النفط والغاز.

أما في ما يختص بإحصاءات التبادل التجاري البيني الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ 66.1 مليار دولار أميركي في عام 2011، مقابل 55.9 مليار دولار أميركي في عام 2010، بزيادة قدرها 10.2 مليار دولار، وبنسبة مئوية وصلت إلى 18.2 %، هذا وقد بلغت قيمة الواردات البينية في العام 2011 نحو 28.0 مليار دولار، فيما بلغت حوالي 28 مليار دولار في عام 2010، ومن الملاحظ أنها قد حافظت على نفس القيمة في هذه الفترة، أما الصادرات البينية فقد بلغت في عام 2011 حوالي 38.1 مليار دولار مقابل 27.3 مليار دولار في العام 2010، وبزيادها قدرها 10.8 مليار دولار، وبنسبة مئوية قدرها 39.6 %.

وفي ذات السياق فقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة دول المجلس من حيث قيمة الصادرات البينية في عام 2011، حيث بلغت صادراتها 13.7 مليار دولار، وبنسبة 36.2 % تلتها في المرتبة الثانية مملكة البحرين بـ 10.5 مليار دولار، وبنسبة 27.8 %، ثم المملكة العربية السعودية بـ 11.4 مليار دولار، وبنسبة 4.3 %، والكويت بـ 4.0 مليار دولار وبنسبة 10.6، ومن ثم دولة قطر بـ 3.0 مليار دولار وبنسبة 7.9 %، وأخيراً سلطنة عمان بـ 2.3 مليار دولار وبنسبة 6.1 %. علماً بأن بيانات الصادرات تشتمل على بيانات إعادة الصادرات أيضاً.

إجمالي الصادرات والصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (2007 – 2011)
– مليار دولار أميركي

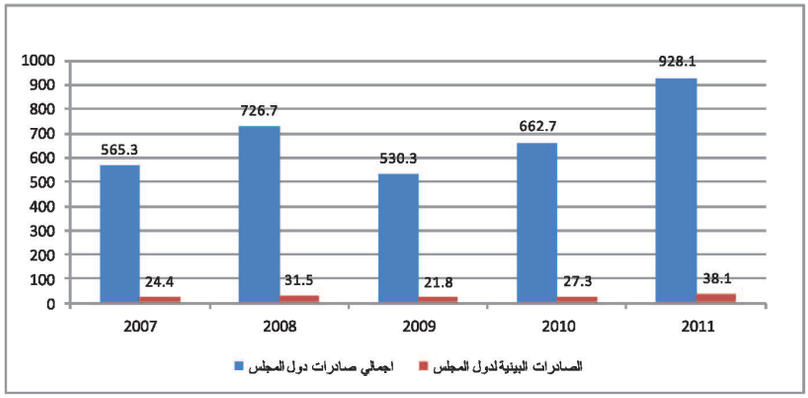

ومن ناحية أخرى فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث الواردات البينية في عام 2011 بـ 10.0 مليار دولار، وبنسبة 35.6 %، تلتها في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية بحوالي 9.6 مليار دولار وبنسبة 34.2 %، ثم مملكة البحرين بحوالي 3.2 مليار دولار وبنسبة 11.4 %، وسلطنة عمان بـ 2.0 مليار دولار بنسبة 7.1 %، ومن ثم دولة قطر بقيمة 1.9 مليار دولار وبنسبة 6.8 %، وأخيراً الكويت بقيمة 1.4 مليار دولار بنسبة 5 %.

وعموماً فقد أدى قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق الاتفاقيات الخليجية المشتركة إلى زيادة حجم التجارة البينية بين دولها، وهذا يؤكد الأهمية الكبيرة للتعاون الخليجي في تنمية اقتصادات دول المجلس في الفترة المقبلة، خصوصاً وأن التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي وصل إلى قرابة 80 % في السنوات الأخيرة من إجمالي تجارة تلك الدول حسب الإحصاءات المتوفرة، وذلك يرجع للالتزام الكامل بكل الاتفاقيات المبرمة بين تلك الدول، وذلك يعني وجود فرص حقيقية للمضي قدماً في تنمية التبادل التجاري البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي.

إجمالي الواردات والواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (2007 – 2011)
مليار دولار أميركي

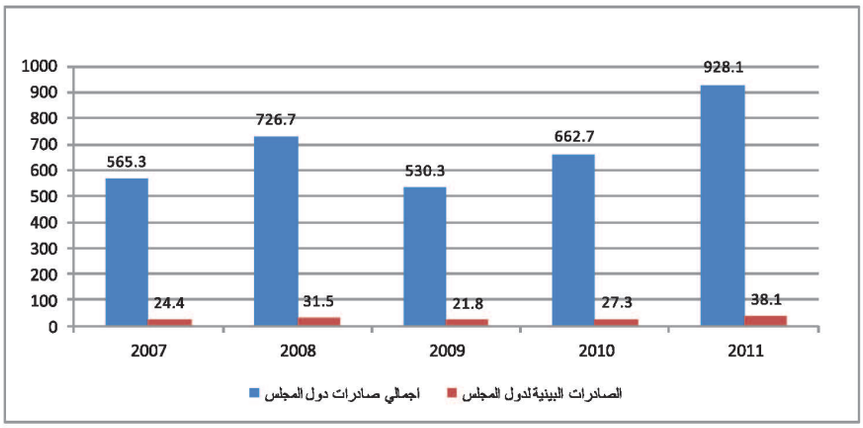

إصدارات "جويك"

تحت شعار "صنع في الخليج"
"جويك": دليل الصناعات الغذائية
نافذة لأسواق العالم

إن السعي إلى التميز شعار تدعمه الجهود والخبرات الخليجية في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، لذا يأتي صدور "دليل الصناعات الغذائية" بتميزه وتفرده ليسد فجوة معلوماتية في قطاع الصناعة في منطقة الخليج، ويوفر قاعدة غنية للمصانع العاملة في تصنيع المواد الغذائية في الخليج، وذلك إدراكاً من المنظمة لأهمية توفير وبث المعلومات الصناعية، ووضعها في خدمة الصناعيين والمستثمرين ومتخذي القرار والمهتمين بشؤون الصناعة، لتنمية هذا القطاع.

ويتضمن "دليل الصناعات الغذائية" أسماء وعناوين ومنتجات أكثر من 1800 مصنع عامل في مجال الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون، موزعة حسب النشاط الصناعي في كل دولة، ويتميز الدليل بتقديم المعلومات الأساسية حول المصانع وقنوات الاتصال بها، وفي ذلك تعزيز للانتشار وإشهار للمنتجات الخليجية، إلى جانب تسهيل وتوفير الوقت والجهد في البحث عن المعلومات الموثقة ذات المصداقية والدقة التي يحتويها الدليل.

سيتم توزيع 5000 نسخة من "دليل الصناعات الغذائية" على الجهات المعنية والمهتمة بهذا القطاع، وبشكل خاص:

- **غرف التجارة الخليجية والعربية والدولية.**
- **المستثمرون والتجار وأصحاب الأعمال.**
- **المؤسسات الحكومية.**
- **السفارات الأجنبية في دول مجلس التعاون.**
- **البنوك الصناعية والتجارية.**
- **الوكلاء التجاريون.**
- **الاستشاريون وشركات المقاولات.**
- **الاتحادات الخليجية والعربية والعالمية.**
- **جهات أخرى مختارة.**

وبذلك يكون هذا الدليل -الذي سيصدر تحت شعار "صنع في الخليج"- النافذة التي تطل منها الصناعات الغذائية على العالم، خصوصاً أن المكانة التي تشغلها "جويك" كأول بيت خبرة خليجي تعطيها المصداقية وسط الصناعيين وصناع القرار في الخليج، وهذا ما يجعل إصداراتها في طليعة الكتب الموثقة والدقيقة والمحدثة التي يهتم القطاع الصناعي بالحصول عليها.

تأمـــلات في واقـع الصنـاعة البتروكيماوية بـدول المجـلس

بشير يوسف الكحلوت
مدير مركز البيرق للدراسات
الاقتصادية والمالية

تقوم فكرة هذا المقال على البحث في نتائج شركات الصناعة البتروكيماوية في دول المجلس من خلال النتائج المعلنة للشركات المدرجة منها في البورصات، للتعرف على ما إذا كانت هذه النتائج قوية فتدعم نمو عدد الشركات، أو أنها ضعيفة فيحدث العكس. ولقد كان في ذهني منذ زمن أن هذه الصناعة تتمتع بحضور كبير في دول المجلس نظراً لتوافر المادة الخام اللازمة لهذه الصناعة، وبأسعار تنافسية مقارنة بغيرها من المناطق. وكان في ذهني أيضاً أن الصناعة البتروكيماوية صناعة متنوعة وممتدة على ثلاث مجموعات كبيرة هي البتروكيماويات الأولية والمتوسطة والنهائية، مع وجود عدة مئات من المنتجات النهائية من هذه الصناعة. ولقد كتبت قبل 30 سنة مقالاً عن هذا الموضوع، أشرت فيه إلى أنه بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام اللقيم لهذه الصناعة يضطر أصحاب المجمعات في أوروبا إلى تصفية الكثير منها وبناء مجمعات جديدة بالقرب من مصادر الطاقة. وأعترف أنني كنت أظن أنه بمرور الزمن سيصبح لدى دول المجلس قاعدة قوية وسريعة التطور لهذه الصناعة، إلا أن هذا التصور لم يتحقق على أرض الواقع على النحو المأمول، وتوقف النمو السريع للصناعة البتروكيماوية في المنطقة للأسباب التالية:

1 - ارتفاع أسعار النفط ومنتجاته بعد العام 2004، بحيث بات من المجدي تصدير المواد اللقيم للخارج بدلاً من تصنيعها، خاصة وأن للتصنيع محلياً مساوئ جانبية، تتمثل في زيادة الهجرة للداخل بسبب الحاجة إلى عمالة أجنبية، وبسبب دواعي التلوث، وحاجة الصناعة إلى درجات عالية من البحث والتطوير المستمر، إضافة إلى الخلافات التي نشأت مع أوروبا بسبب مزاحمة المنتجات الخليجية لمثيلاتها الأوروبية. ومن هنا فإنه كلما ارتفعت أسعار المواد اللقيم فإن التصنيع المحلي للبتروكيماويات تتراجع جاذبيته.

2 - أن البديل لاستخدام المواد اللقيم هو استخدام الغاز الطبيعي المصاحب أو غير المصاحب في إنتاج البتروكيماويات الأولية. وقد تم الاعتماد في البداية على الغاز المصاحب للنفط، الذي كان يتم إحراقه قبل السبعينيات. وقامت صناعة الأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات في قطر اعتماداً على هذا النوع من الغاز، لكنها تضررت في مراحلها الأولى في عقد الثمانينيات بسبب نقص كميات الغاز المنتجة عندما انخفض إنتاج قطر من النفط، في إطار الالتزام بالحصص التي كانت تضعها "الأوبك". كما زاد من حدة المشكلة زيادة استخدام الغاز في إنتاج الكهرباء بكميات متزايدة لتزايد عدد السكان منذ منتصف التسعينيات. وفي حين تمكنت قطر من حل مشكلتها مع الغاز منذ بدء الاستغلال الفعلي لحقل الشمال ذي الاحتياطيات الضخمة من الغاز غير المصاحب في بداية التسعينيات، فإن المشكلة قد تفاقمت في دول المجلس الأخرى التي ليس لديها غاز غير مصاحب بكميات كبيرة كما في حقل الشمال، كما أن احتياجاتها المتنامية للغاز في مجال توليد الكهرباء بعد طفرة السكان منذ العام 2004 قد ساهمت أيضاً في عدم التوسع في إقامة هكذا صناعات.

والخلاصة أن هذا التحليل الاستنتاجي يقودنا إلى القول بأن صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون-وخاصة الأولية منها التي تعتمد على الغاز أو المنتجات كلقائم- غير مرشحة لتحقيق قفزات كبيرة كما حدث في السابق، وقد يكون من الضروري البحث في تطور أعداد شركات الصناعة البتروكيماوية على مدى العقدين الماضيين، لتأكيد هذا الاستنتاج، إلا أنه قد يكون من السهل في المقابل إلقاء نظرة على نتائج الشركات البتروكيماوية المدرجة في بورصة دول المجلس لعلها توفر بعض الأدلة على صحة الاستنتاج، وقد تبين لي من البحث في تلك النتائج -كما هي منشورة في موقع أرقام- ما يلي:

1 - أنه لا توجد شركات بتروكيماوية مساهمة ومدرجة في البورصات إلا في السعودية وقطر فقط، ففي السعودية توجد 14 شركة، من بينها شركة "سابك" التي شكلت أرباحها -في عام 2013- أكثر من 78 % من أرباح الشركات البتروكيماوية في المملكة، وتوجد شركة واحدة في قطر هي شركة صناعات التي تضم عدة شركات، منها شركتان للحديد والأسمدة الكيماوية.

2 - أن أرباح شركة "سابك" كانت مستقرة في النصف الأول من العام 2013 بدون زيادة تُذكر عن الفترة المناظرة من السنة السابقة، وقد تراجعت أرباح خمس شركات في نفس الفترة، ومُنيت ثلاث شركات بخسائر كما في السنة السابقة، وحققت شركتان فقط نمواً محدوداً للأرباح بنسبة 3 % لـ "سافكو" و2 % لشركة "كيان"، وتحولت شركة "بتروكيم" من الخسائر إلى الأرباح، بينما حققت شركتان فقط تحسناً ملحوظاً في أرباحهما. وبالمجمل تراجعت أرباح الشركات الأربعة عشرة في النصف الأول من العام -بنسبة 6 %- إلى 16 مليار ريال سعودي.

3 - أن نتائج شركة "صناعات" في قطر كانت أفضل، حيث ارتفع صافي ربحها في النصف الأول بنسبة 13.2 % إلى 4.56 مليار ريال قطري، ومع ذلك فقد تحققت هذه الزيادة رغم تراجع قيمة مبيعاتها بنسبة 7.1 % عن الفترة المناظرة، كما أن الزيادة المشار إليها قد تحققت في الربع الأول، بينما تراجعت أرباح الربع الثاني بنسبة 5.1 % عن الربع المناظر من العام 2012.

التجارة الخارجية لدول المجلس عام 2011

517 مليار $ فائض الميزان التجاري الخليجي بفضل صادرات النفط والغاز

الأستاذ محمد بن خميس المخيني
الأمين العام المساعد
لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات
"جويك"

كشفت إحصاءات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أن إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 بلغ 1347.2 مليار دولار أميركي مقابل 1010.1 مليار دولار عام 2010، أي بزيادة قدرها 337.1 مليار دولار، وبنسبة وصلت إلى 33.4 %.

وقد بلغت قيمة الواردات 415.1 مليار دولار في العام 2011، مقارنة بـ 347.4 مليار دولار عام 2010 بزيادة قدرها 67.7 مليار دولار، وبنسبة 19.5 %. وفي السياق ذاته بلغ إجمالي الصادرات عام 2011 حوالي 932.1 مليار دولار مقابل 662.7 مليار دولار عام 2010، أي بمعدل زيادة 269.4 وبنسبة مئوية 40.7 %.

ويشار إلى أن إجمالي الصادرات يشتمل على إعادة الصادرات، وحسب التقديرات، فإن الميزان التجاري عام 2011 يصب في مصلحة دول المجلس، إذ يقدر الفائض بحوالي 517 مليار دولار، وذلك بفضل صادرات قطاع النفط والغاز.

أما في ما يختص بإجمالي التبادل التجاري

شكل (1) واردات وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي في عامي 2010 - 2011
مليار دولار أميركي

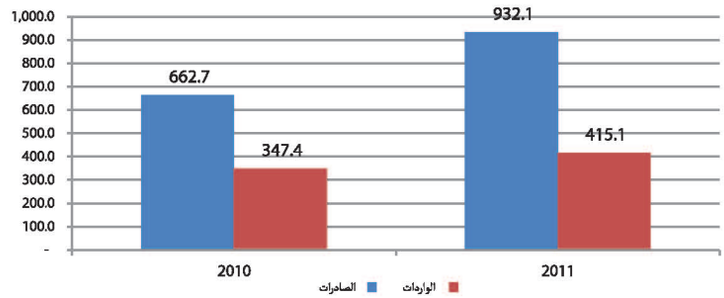

تجارة دول مجلس التعاون الخليجي حسب التصنيف الدولي الموحد في عام 2011

لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 حسب التصنيف الدولي الموحد، فقد احتل قطاع الوقود المعدني والبترول المرتبة الأولى من حيث إجمالي تجارة دول المجلس، بقيمة إجمالية 698.5 مليار دولار أميركي، أي ما نسبته 51.8 % من إجمالي التجارة الخارجية، وتلى هذا القطاع وفي المجموعة الثانية بفارق كبير قطاع السلع المصنعة بقيمة إجمالية 237.3 مليار دولار أميركي، وبنسبة مئوية بلغت 17.6 % من إجمالي التجارة الخارجية. وقد جاء قطاع الآلات ومعدات النقل في المرتبة الثالثة من حيث إجمالي التجارة، بقيمة بلغت 179.5 مليار دولار وبنسبة مئوية 13.3 %، ثم قطاع المواد الأخرى المتنوعة الذي احتل المرتبة الرابعة بقيمة بلغت 123.1 مليار دولار، أي ما نسبته 9.1 %. أما في المرتبة الخامسة فقد جاء قطاع الأغذية والمشروبات بقيمة 55.3 مليار دولار وبنسبة 4.1 %، وأخيراً قطاع المواد الكيماوية بقيمة 53.6 مليار دولار وبنسبة 4 %.

السلع المصنعة في طليعة الواردات

ومن حيث توزيع واردات دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 حسب التصنيف الدولي الموحد، فقد احتل قطاع السلع المصنعة المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 146.2 مليار دولار، أي ما نسبته 35.2 %، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الآلات ومعدات النقل بقيمة 144.5 مليار دولار بنسبة 34.8 %، ثم قطاع الأغذية والمشروبات بقيمة بلغت 44.4 مليار دولار وبنسبة 10.7 %. وجاء قطاع المواد الأخرى المتنوعة في المرتبة الرابعة بقيمة 39.4 مليار دولار وبنسبة 9.5 %، وقطاع المواد الكيماوية بقيمة 27 مليار دولار بنسبة 6.5 %، وأخيراً قطاع الوقود المعدني والبترول بقيمة 13.6 مليار دولار وبنسبة 3.3 %، حيث تتكون واردات دول المجلس من منتجات هذا القطاع في بعض المنتجات المكررة من البترول، ومن المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد من أكبر الدول المصدرة للمنتجات التي تدخل في هذا القطاع.

شكل (2) التوزيع النسبي لإجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي
حسب التصنيف الدولي الموحد في عام 2011

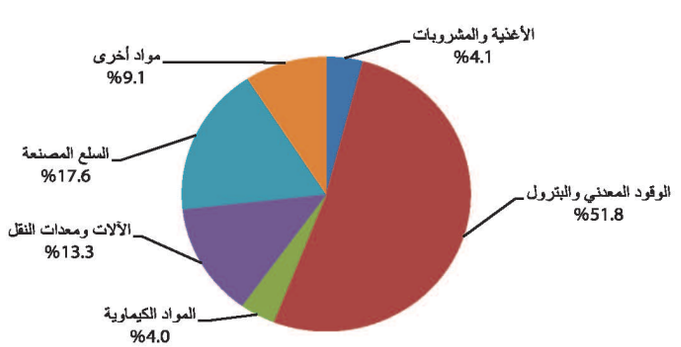

الوقود المعدني والبترول.. 73.5 % الصادرات

أما من حيث صادرات دول المجلس عام 2011 فقد احتل قطاع الوقود المعدني والبترول المرتبة الأولى بقيمة بلغت 685 مليار دولار وبنسبة 73.5 % من إجمالي قيمة الصادرات في العام 2011، تلاه وبفارق كبير قطاع السلع المصنعة بقيم بلغت 91.1 مليار دولار، وبنسبة 9.8 % من إجمالي الصادرات، ثم قطاع المواد الأخرى المتنوعة بقيمة 83.7 مليار دولار وبنسبة 9 %، واحتل قطاع الآلات والمعدات المرتبة الرابعة بقيمة 35 مليار دولار، أي ما نسبته 4 %، ومن ثم قطاع المواد الكيماوية 27 مليار دولار وبنسبة 3 %، وأخيراً قطاع الأغذية والمشروبات بقيمة 11 مليار ريال وبنسبة 1.2 %.

الصين الشريك التجاري الأول للخليج

بالنسبة لواردات دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 حسب أهم الشركاء التجاريين، فقد احتلت الصين المرتبة الأولى في استيراد دول المجلس بقيمة 45.2 مليار دولار وبنسبة 10.9 % من إجمالي واردات دول المجلس،

شكل (3) واردات وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي
حسب التصنيف الدولي الموحد في عام 2011

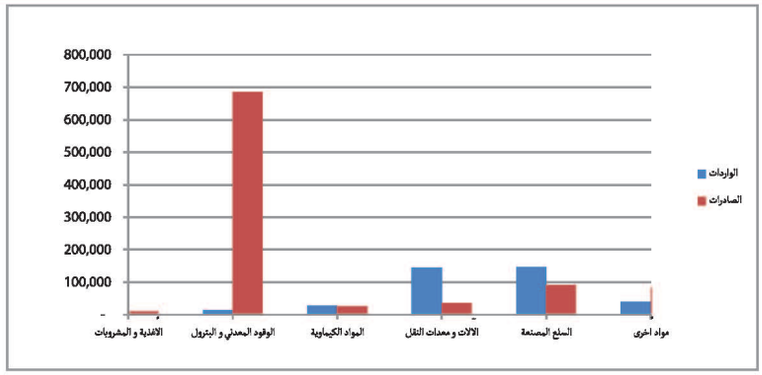

المجلس 32.6 مليار دولار أميركي وبنسبة 13.2 % من إجمالي الصادرات غير النفطية، كما بلغت صادرات دول المجلس إلى الدول الأوروبية 21.5 مليار دولار وبنسبة 8.7 %، ثم إلى الدول العربية غير الخليجية 16.3 مليار دولار وبنسبة 6.6 %، كما صدرت دول المجلس إلى الدول الإسلامية غير العربية/آسيوية في نفس العام ما قيمته 9.4 مليار دولار وبنسبة 3.8 %، وقد توزعت باقي قيمة صادرات دول مجلس التعاون على باقي دول العالم، والتي بلغت 88.5 مليار دولار، وبنسبة 35.8 %.

تلتها الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 42.3 مليار دولار وبنسبة 10.2 %، ثم الهند بقيمة 40.3 مليار دولار وبنسبة 9.7 %، وجاءت جمهورية ألمانيا في المرتبة الرابعة بقيمة 24.1 مليار دولار وبنسبة 5.8 %، فاليابان بقيمة 22.8 مليار دولار وبنسبة 5.5 %، أما كوريا الجنوبية فقد صدرت لدول المجلس ما قيمته 17.8 مليار دولار في نفس العام وبنسبة 4.3 %، وقد توزعت باقي قيمة واردات دول المجلس على دول العالم الأخرى بإجمالي قدره 222.5 مليار دولار وبنسبة 53.6 %.

صادرات الخليج غير النفطية حسب مجموعات الدول الاقتصادية في عام 2011

وعلى مستوى صادرات دول مجلس التعاون الخليجي غير النفطية مع أهم المجموعات الاقتصادية في عام 2011، فقد استوردت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية من دول المجلس ما قيمته 78.9 مليار دولار وبنسبة 31.9 %، وبلغت الصادرات البينية بين دول

شكل (4) التوزيع النسبي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي
حسب التصنيف الدولي الموحد في عام 2011

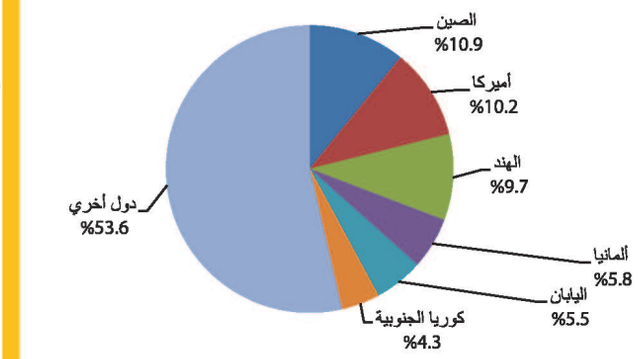

شكل (5) التوزيع النسبي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي
غير النفطية حسب مجموعات الدول في عام 2011

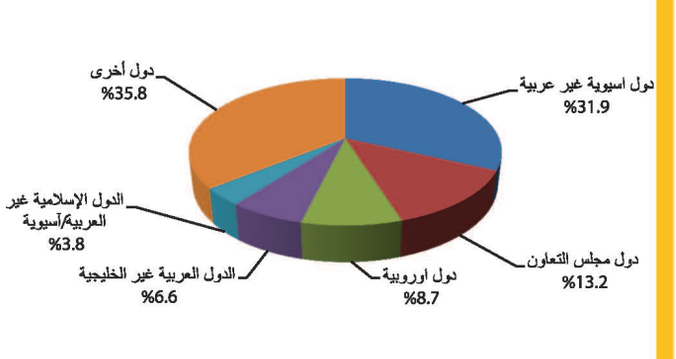

المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق

Saudi Research & Marketing Group

المجموعة الإعلامية الأولى في الشرق الأوسط

The First Media Group In The Middle East

MOTAMARAT مؤتمرات

الشركة السعودية للطباعة والتغليف Saudi Printing & Packaging co.

الشركة السعودية للتوزيع Saudi Distribution Co.

الشركة العربية للوسائل ARAB MEDIA COMPANY

الخليجية AL-KHALEEJIAH Advertising & Public Relations Co. Ltd.

الشركة السعودية للنشر المتخصص Saudi Specialized Publishing Company

المصرفية IFI

الجميلة Al Jamila

سيدتي

arab news

الرياضية

الاقتصادية

الشرق الأوسط

أردو

മലയാളം ന്യൂസ്

اردو نیوز

لها أون لاين

سيدتي كيدز

زهرة

باسم

الرجل

FOCUS

SAYIDATY

www.srmg.com

تنافسية الصادرات الخليجية..
قراءة تحليلية

استحوذ مفهوم التنافسية على اهتمام العديد من الخبراء والأكاديميين والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، علاوة على الدول والشركات خلال العقدين الأخيرين، وباتت التنافسية غاية يسعى الجميع لتحقيقها بقصد رفع مستوى معيشة الفرد وتحقيق الرفاهية، إذ تعتبر التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية للشركة أو القطاع أو الدولة. كما يُعد مفهوم التنافسية أحد أكثر المفاهيم الاقتصادية ديناميكية، والذي شهد تغيراً ملفتاً للنظر في ظل التحولات والتغيرات المتسارعة في العلاقات التجارية العالمية، والتغير المماثل في أسس التنظيمات الصناعية العالمية، ورغم ذلك، فإنه يوجد اتجاه لتعميم بعض التعريفات العملية لمفهوم التنافسية على الصعيد الكلي والقطاعي، وكذلك على مستوى المنشأة، فعلى المستوى الكلي تعرّف التنافسية بأنها "قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين، قياساً بقدرة الاقتصاد على خلق الثروات، من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم قدرات الابتكار".

إعداد الدكتور
نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

أما على الصعيد القطاعي، فإن التنافسية تتحدد بمدى قدرة الصناعة أو القطاع على التنظيم بما يقود إلى زيادة القيمة المضافة في سلسلة الإنتاج. أما على صعيد المنشأة، فإن التنافسية تعرّف على أنها "قدرة المنشأة على تعظيم القيمة للعملاء والمساهمين، وكذلك قدرتها على الفعل ورد الفعل فيما يتعلق بالظروف التنافسية المحيطة".

وبالنسبة لتنافسية الصادرات، فتقيس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وسوف يتم استخدام ثلاثة مؤشرات مختارة على ضوء البيانات المتوفرة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات الخليجية والمتمثلة بالآتي:

أولاً- مؤشر التنوع Diversification Index:

يقيس هذا المؤشر انحراف نصيب صادرات السلع الرئيسة لبلد ما من إجمالي صادراته، عن نصيب الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (صفر - 1) بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

ويشير الجدول (1) إلى انخفاض مؤشر التنوع للصادرات الخليجية لعام 2010 مقارنة بعام 2007، وذلك بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن مؤشر تنوع الصادرات في كافة دول المجلس قد تجاوز المتوسط العالمي وكوريا الجنوبية (0.583) وسنغافورة (0.491) وماليزيا (0.491) في عام 2010، وهذا يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لدول مجلس التعاون مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية.

ثانياً: مؤشر التركز Concentration Index:

ويعرف بمؤشر هير فندال – هيرشمان، ويقيس هذا المؤشر مستوى التركز السوقي لنصيب الدولة من الصادرات/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (الصفر - 1)، وتشير القيم الدنيا لهذا المؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، بينما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

وتشير بيانات مؤشر التركز إلى انخفاض هذا المؤشر لعام 2010 في كافة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت الذي تحسن فيها المؤشر بـ (0.035) نقطة في عام 2010 مقارنة بعام 2007.

وبالرغم من انخفاض مؤشر التركز في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010 مقارنة مع عام 2007، غير أنه ما زال أعلى من نظيره في كوريا الجنوبية (0.213)، وفي سنغافورة (0.266) و(0.165) في ماليزيا، وكذلك المتوسط العالمي البالغ (0.075).

جدول (1) مؤشر التنوع السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	مؤشر التنوع لعام 2007	مؤشر التنوع لعام 2010
الإمارات العربية المتحدة	0.599	0.585
مملكة البحرين	0.721	0.705
المملكة العربية السعودية	0.777	0.768
سلطنة عمان	0.738	0.683
قطر	0.801	0.796
الكويت	0.817	0.807

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حسب التصنيف SITC ver 3.0

جدول (2) مؤشر التركز السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	مؤشر التركز لعام 2007	مؤشر التركز لعام 2010
الإمارات العربية المتحدة	0.486	0.435
مملكة البحرين	0.406	0.341
المملكة العربية السعودية	0.743	0.736
سلطنة عمان	0.604	0.458
قطر	0.502	0.486
الكويت	0.688	0.723

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حسب التصنيف SITC ver 3.0

ثالثاً- مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index

يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية Trade Performance Index (TPI) وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن (184) دولة، كذلك ترتيب فرعي للدول وفق السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول الخليجية

المصدرة، وذلك ضمن (184) دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية، وهي (المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنسوجات والغزل، المنتجات الجلدية، المنتجات المعدنية، الإلكترونيات والملابس الجاهزة).

وبالنسبة للمنتجات الزراعية جاءت سلطنة عمان بالمرتبة الأولى خليجياً والمرتبة (92) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تليها مملكة البحرين في المرتبة (133) عالمياً في هذا المؤشر، ثم بعد ذلك المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة خليجياً والمرتبة (136) عالمياً، فالكويت في المرتبة (176) عالمياً، وقطر في المرتبة (179) عالمياً.أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل سلطنة عمان المرتبة الأولى خليجياً و(84) عالمياً، ثم تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية خليجياً و(92) عالمياً، فمملكة البحرين في المرتبة الثالثة خليجياً و(102) عالمياً، تليها الكويت في المرتبة الرابعة خليجياً و(110) عالمياً، وقطر بالمرتبة الخامسة خليجياً و(159) عالمياً. وبالنسبة للمنسوجات والغزل تتصدر مملكة البحرين دول مجلس التعاون وتحتل المرتبة (75) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة (85) عالمياً، ثم بعد ذلك سلطنة عمان (99)، والكويت وقطر عند المرتبة (106) و(113) على التوالي.

وفي ما يتعلق بالمنتجات الجلدية تتصدر الكويت قائمة دول مجلس التعاون المصدرة لها، وتحتل المرتبة (100) في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها المملكة العربية السعودية بالمرتبة (108) عالمياً، ثم سلطنة عمان بالمرتبة (111) عالمياً.

وفي المنتجات المعدنية تتصدر مملكة البحرين قائمة دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتل المرتبة (27) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تليها سلطنة عمان التي تحتل المرتبة (66) عالمياً، فقطر في المرتبة (82)، والمملكة العربية السعودية بالمرتبة (84) عالمياً، ثم الكويت بالمرتبة (111). وبالنسبة للإلكترونيات تتصدر قطر دول مجلس التعاون المصدرة لها، إذ تحتل المرتبة (69) في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي سلطنة عمان بالمرتبة (82) عالمياً، تليها الكويت بالمرتبة (85)، فمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية عند المرتبة (111) و(112) عالمياً على التوالي.

أما بالنسبة للملابس الجاهزة، فتتصدر قطر دول مجلس التعاون المصدرة لها، وتحتل المرتبة (100) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي مملكة البحرين بالمرتبة (105) على الصعيد العالمي، ثم الكويت بالمرتبة الثالثة خليجياً و(108) عالمياً، فسلطنة عمان بالمرتبة (114)، تليها المملكة العربية السعودية بالمرتبة (123) والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

وغني عن البيان أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي تواجه بعض التحديات التي تؤثر على تنافسيتها، وفي مقدمة هذه التحديات يأتي التركز السلعي للصادرات، حيث تشكل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي صادرات دول المجلس، كما أن هناك عاملاً آخر يفسر ضعف تنافسية الصادرات الخليجية التي ترتكز على التكنولوجيا، باعتبار أن هذه الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية الناضبة ذات أهمية نسبية أكبر، مقارنة بالصادرات عالية التكنولوجيا التي تُعد متواضعة نسبياً، وذلك على الرغم من حدوث بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة الاستعمال التكنولوجي لدى بعض الدول.

جدول (3) ترتيب مؤشر كفاءة التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي عالمياً لعام 2010

الصنف السلعي	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
المنتجات الزراعية	133	136	92	179	176
الأغذية المصنعة	102	92	84	159	110
المنسوجات والغزل	75	85	99	113	106
المنتجات الجلدية	...	108	111	...	100
المنتجات المعدنية	27	84	66	82	111
الإلكترونيات	111	112	82	69	85
الملابس الجاهزة	105	123	114	100	108

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة العالمية - مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (www.trademap.org)

www.sipchem.com

نجاحنا محصلة تفاعلات متقنة.

عندما تتفاعل كل العناصر بشكل صحيح، فإن النجاح غالباً ما يكون حليفك بشكل يساهم في تحقيق نجاحات متواصلة، وهو ما جبلنا عليه في سبكيم منذ بدء أنشطتنا في عام ١٩٩٩م. واليوم، فإن سبكيم، وهي شركة مساهمة سعودية ناجحة في كل عملياتها، تضع في صدارة أولوياتها حماية البيئة، فيما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية والسلامة لموظفيها. وتسير سبكيم وشركاتها التابعة بخطى حثيثة نحو الأمام، ملتزمة بالجودة العالية لكل منتجاتها وبتحقيق التنمية المستدامة مع الحرص على الإدارة السليمة لمواردها، ما أهلها للفوز بجائزة الرعاية المسئولة المعترف بها دولياً ليضيف نجاحاً آخر يضاف لسجلها الحافل بالإنجازات.

الميثانول	البيوتانديول	الأسيتيك	المنتجات التحويلية

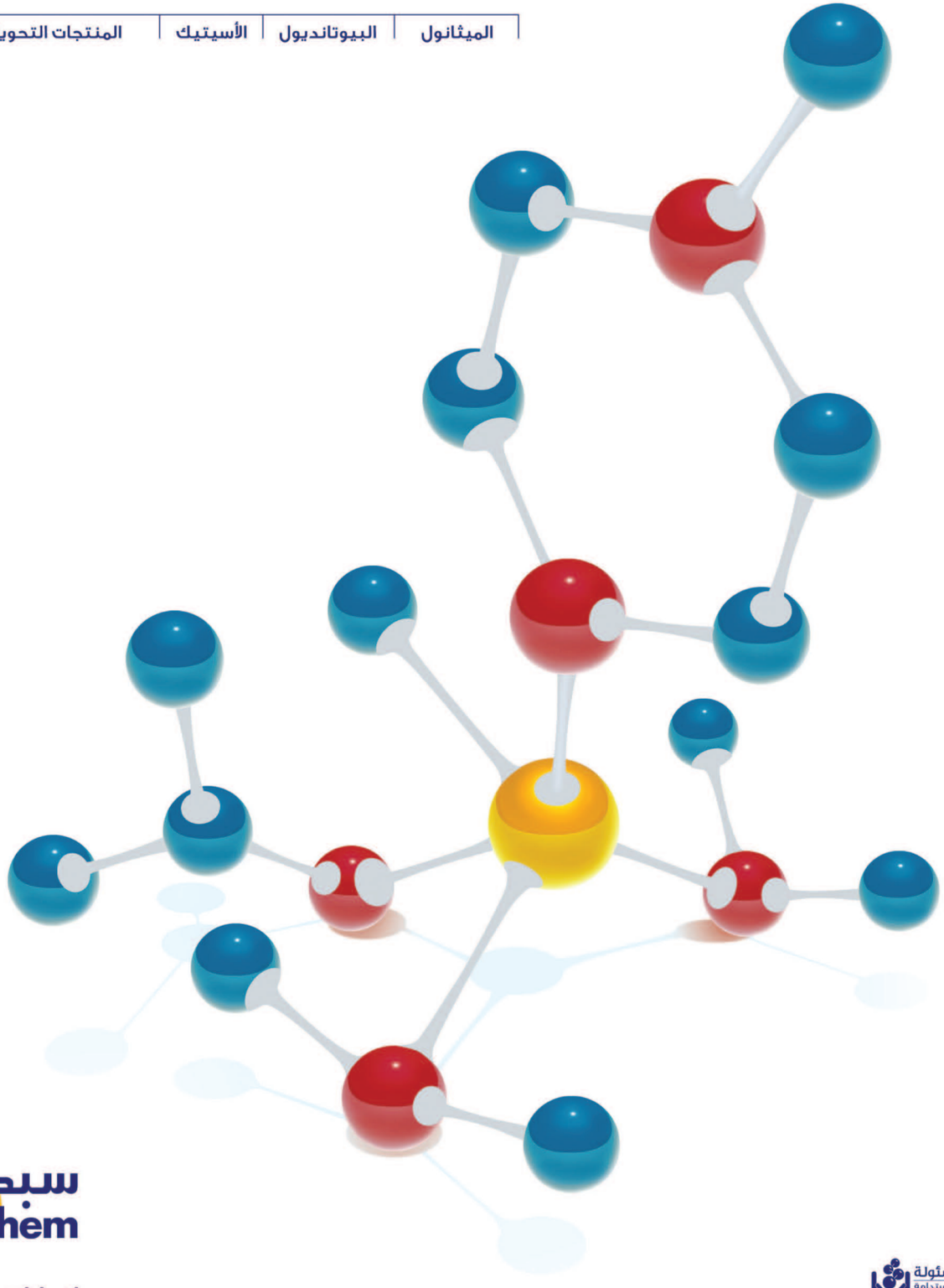

سبكيم
Sipchem

إنجازات تتواصل

الرعاية المسئولة
إلتزامنا نحو الإستدامة
RESPONSIBLE CARE®
OUR COMMITMENT TO SUSTAINABILITY

أخبار الصناعة

صحيفة "الرياض" السعودية

تشييد أكبر مصنع في العالم لتنقية وتسييل ثاني أكسيد الكربون

أرست شركة الجبيل المتحدة للبتروكيماويات (المتحدة) –إحدى شركات "سابك" – عقد الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاءات لمشروع استغلال ثاني أكسيد الكربون المصاحب للعمليات التصنيعية، على مجموعة "ذي ليندي جروب" الألمانية، لتتولى تشييد أكبر مصنع لتقنية وتسييل غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم في مدينة الجبيل الصناعية شرق المملكة العربية السعودية.

تم تصميم المصنع الجديد بطاقة تسمح بضغط وتنقية حوالي 1500 طن يومياً من ثاني أكسيد الكربون الخام القادم من مصنعي جلايكول الإثيلين. وسينقل غاز ثاني أكسيد الكربون المنقى والمسال -عبر خط أنابيب- إلى ثلاث شركات تابعة لشركة "سابك"، لاستخدامه في إنتاج الميثانول المعزز واليوريا. والميثانول يُعد مادة أساسية للصناعات الكيماوية، فيما تُستخدم اليوريا في إنتاج الأسمدة. وسيسهم المصنع الجديد في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يقرب من 500 ألف طن سنوياً، وسيُنتج 200 طن يومياً من ثاني أكسيد الكربون المسال المخصص للاستخدام في صناعة الأغذية، حيث سيتم تخزينه ومن ثم توريده بالشاحنات إلى الشركات المصنعة للأطعمة والمشروبات.

موقع قناة CNBC

النفط يرفع توقعات النمو في البحرين إلى 5 %

توقع مجلس التنمية الاقتصادية أن يزيد معدل النمو الاقتصادي لمملكة البحرين في العام الحالي عن 5 %، وذلك بفضل عودة الإنتاج في حقل أبو سعفة النفطي إلى معدلاته الطبيعية، بالإضافة إلى التوسع المخطط له في إنتاج حقل البحرين النفطي. وكشف المجلس أن المملكة حققت عام 2012 فائضاً بلغ 835 مليون دينار بحريني (2.2 مليار دولار أميركي)، مقارنة مع الزيادة السريعة التي حققها في 2011 بمعدل 321 % بالمقارنة مع 2010.

وأوضح المجلس أن انخفاض الفائض في 2012 يرجع بصورة أساسية إلى الانخفاض في صادرات النفط، كما أنه وفي حين حققت الصادرات غير النفطية نمواً متواصلاً فإن الواردات غير النفطية واصلت انخفاضها بمعدل أبطأ من 2011.

وكانت واردات النفط قد انخفضت بحوالي 28 % في 2011 في حين بلغ انخفاضها في 2012 ما نسبته 7 %.

صحيفة "الإمارات اليوم"

الإمارات تنتج نباتاً بديلاً للقمح العام المقبل

أعلن وزير البيئة والمياه الإماراتي راشد أحمد بن فهد أن دولة الإمارات مقبلة على مرحلة زراعية متقدمة، تنتج خلالها محصول "كينوا"، وهو نوع من الحبوب بديل للقمح، يتحمل النمو في أراض ذات نسبة ملوحة عالية، موضحاً أن "الدولة ستبدأ اعتباراً من العام المقبل بزراعة هذا المحصول الذي يتمتع بقيمة غذائية عالية".

وقال بن فهد إن "الوزارة -بالتعاون مع جهات أخرى ذات علاقة- حددت أربعة مواقع على مستوى الإمارات لاستخدامها كمزارع للكينوا، على أن نحصل على الإنتاج الأول منه في غضون العام المقبل". وأضاف أن "الوزارة تعنى بشكل رئيس خلال الفترة المقبلة بتوفير تقنيات متطورة تستخدمها في استيراد بذور نباتات تستطيع مقاومة ملوحة الأرض، في حين تحقق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي من بدائل القمح، كما تخفف من استهلاك المياه العذبة، سعياً إلى إحداث توفيق بين الأمن الغذائي والأمن المائي في الدولة".

ونبات الكينوا هو نوع من الحبوب، ويعتبر من المحاصيل الصالحة للاستهلاك الآدمي، وهو يجمع بين مواصفات البطاطا والذرة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنواع مثل البنجر والسبانخ، كما يستهلك أيضاً كخضراوات، وهو يحتوي على مادة البروتين بنسبة عالية من 11 إلى 18 %، ما يجعله خياراً صحياً، على عكس القمح أو الأرز، كما يحتوي على مجموعة متوازنة من الأحماض الأمينية الأساسية للبشر، ما يجعله مصدراً للبروتين بشكل غير عادي، فهو يمثل مصدراً جيداً للألياف والفوسفور، وعالياً بالمغنيسيوم والحديد، وقد ثبت نجاح تجربته في دولة البيرو في أميركا اللاتينية.

صحيفة "الاقتصادية" السعودية

شاحنات "إيسوزو" السعودية تُصدّر للخليج نهاية 2013

ستبدأ المملكة العربية السعودية تصدير إنتاجها من الشاحنات الخفيفة المصنعة محلياً في مصنع "إيسوزو" إلى دول الخليج نهاية العام الجاري، في ظل تزايد الطلب على الشاحنات من قبل مستثمرين محليين.

وأعلن محمد الحبشان رئيس شؤون المتابعة في المدينة الصناعية الثانية بالدمام أن مصنع "إيسوزو"، أنتج حتى الآن 400 شاحنة نقل خفيف، وأنه ينتج نحو 50 شاحنة شهرياً، ووفقاً للتوقعات، فإن إنتاج المصنع كان مقرراً أن يصل إلى 600 شاحنة نهاية العام الجاري". وكشف عن أن أحد المصانع المتخصصة في تصنيع بطاريات السيارات في المدينة الصناعية الثانية بالدمام بدأ في التوسعة لمواكبة تطور صناعة السيارات.

وتخطط السعودية للتصنيع التام للسيارات، كجزء من برنامج إستراتيجي لتوسيع القاعدة الصناعية فيها، ومن المتوقع أن تتقدم هذه الخطط مع قيام شركة "جاكوار لاند روفر" -التابعة لشركة تاتا الهندية- بإجراء عملية تقييم لاقتراح بإنشاء خط إنتاج في مدينة ينبع، بعد التوقيع على مذكرة للتفاهم في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، لإجراء دراسة حول مدى جدوى المشروع.

وبموجب الخطة ستنشئ السعودية مركزاً لإنتاج السيارات بقيمة مليار دولار في مدينة ينبع الصناعية، التي هي موطن لعدد من معامل التكرير، ومجمع للبتروكيماويات وشركات أخرى، وسيتم تأجير المعمل لشركة "جاكوار لاند روفر"، ما يؤدي إلى التخلص من تكاليف الإنشاء المرتفعة. ويمكن أن يبدأ الإنتاج بحلول عام 2017، حيث سيتم إنتاج 50 ألف سيارة معظمها للسوق الإقليمية، وهناك عامل آخر من شأنه تقليص التكاليف، وهو الحصول على الألومنيوم من المشروع المشترك "معادن - ألكوا"، من المقرر أن يبدأ مصهر الألومنيوم بإنتاج الألومنيوم خصيصاً لقطاع السيارات بحلول مطلع العام المقبل.

صحيفة "الوطن" الكويتية

دول الخليج تركز على اقتصادات المعرفة

حققت دول مجلس التعاون الست خلال العقدين الماضيين تقدماً كبيراً في تنويع اقتصاداتها، وقد استخدمت الوسائل التي توفر الطاقة الرخيصة في بناء مجمعات لإنتاج الألومنيوم والحديد والصلب، في حين وجدت الدول الخليجية نفسها، بفضل الفوائض من مدخلات الإنتاج مثل الغاز الطبيعي المسال، قادرة على تطوير وبناء مجمعات لإنتاج البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية على نطاق عالمي.

وجاء ذلك في تقرير لمجلة "ميد" أشارت فيه إلى أنه خلال السنوات الأخيرة لاحظ المراقبون أن تنويع الاقتصاد يجب أن يتخطى تطوير الصناعات التصنيعية والإنتاجية، ونتيجة لذلك شهدت الجهود التي تهدف لإيجاد اقتصادات المعرفة والإبداع زخماً كبيراً بدول المنطقة، حيث من الملاحظ أن الأجندات الاقتصادية لهذه الدول تروج صراحة للاقتصادات التي تقوم على المعرفة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى البعيد، كما تسعى الحكومات لتحذو حذو كثير من الاقتصادات الآسيوية من خلال النموذج الذي استخدمته، والذي رفعها إلى مصاف الدول المبدعة والقادرة على الابتكار في العالم.

ونقلت المجلة عن الاستشاري في شركة "بوز آند كومباني للاستشارات" رشيد الطيب قوله إن دول التعاون تأكدت من أن مستقبل اقتصاداتها يحتاج إلى اقتصادات قائمة على المعرفة، وإذا تأملت دولاً مختلفة في العالم بصورة تاريخية، فإنك تلاحظ أن الاعتماد على الأبحاث والتطوير واستخدام التكنولوجيا وتعزيز الابتكار والقدرات الإبداعية أصبح من الأمور الرئيسية في هذه الاقتصادات، ومنها على سبيل المثال تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، حيث قامت هذه الدول وبطرق مختلفة بتطوير اقتصاداتها من خلال التكنولوجيا".

وتشير المجلة إلى أن تحقيق هذا الأمر ليس بالمهمة السهلة، فعلى الرغم مما تتمتع به من ثراء، فإن إنفاق دول الخليج على الأبحاث والتطوير يتدنى كثيراً عما هو لدى الدول التي تتشابه معها في مستويات دخل الفرد، وذلك وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2013، الذي حلت الكويت بموجبه في المركز 50 مقارنة مع 38 للإمارات و42 للسعودية و43 لقطر.

ويؤكد هذه التصنيفات ما تضمنته أحدث المعلومات الصادرة عن منظمة اليونسكو عن أن نسبة إنفاق الكويت تبلغ 0.08 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الإمـــارات بواقع 0.47 %، وتليها مصر بنسبة 0.43 % ،وعمان 0.09 %، فيما لم تدخل أي دول أخرى في المنطقة على هذه القائمة. ويمكن مقارنة هذه النسب مع 3.78 % في فنلندا، و2.84 % بالنسبة لألمانيا، و2.77 % في الولايات المتحدة.

صحيفة "مأرب برس" اليمنية

تأهل 18 شركة نفط عالمية لتشغيل قطاعات جديدة

أعلنت وزارة النفط والمعادن اليمنية تأهل 18 شركة عالمية للحصول على حق تشغيل 20 قطاعاً نفطياً جديداً. وقال وزير النفط اليمني أحمد عبدالله دارس إن نتيجة المنافسة السادسة التي طرحها لـ 20 قطاعاً خرجت بتأهل 18 شركة نفطية عالمية من مختلف الجنسيات تأهلاً أولياً، من بين 45 شركة تقدمت بعروض.

ويعد اليمن منتجاً صغيراً للنفط، ويدور إنتاجه حالياً ما بين 280 - 300 ألف برميل يومياً، بعد أن كان يزيد على 400 ألف برميل يومياً في السنوات السابقة، فيما تعتمد الموازنة العامة للبلاد على النفط الخام بنسبة تصل إلى 70 %. والشركات التي تأهلت للحصول على حق تشغيل قطاعات النفط الجديدة هي: "هنت" الأميركية، "دي أن أو" النرويجية، "هارتج" البريطانية، "سركل أويل" الأيرلندية، "كوفبيك" الكويتية، "باكستان أويل فيلدس ليمتد" الباكستانية، "جيوبترول" البنمية، "باشينفت" الروسية، "أندوفر أنيرجي ريسورسيز" الأميركية، "توتال" الفرنسية، "أوشين ليمتد" الباكستانية، "أو أم في" النمساوية، "دانا غاز" الإماراتية، "باكستان بتروليم ليمتد" الباكستانية، "ترانس باسفيك بتروليم" الكندية، "كريسنت بتروليم" الإماراتية، "النفط الوطنية" الفلبينية، "رأس الخيمة" الإماراتية.

موقع "الجزيرة نت"

تفاؤل بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمان

أعرب مشاركون بجلسة حوارية عن واقع ومستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان -نظمها مركز مسقط لصاحبات الأعمال- عن تفاؤلهم بمستقبل واعد لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية استيعابه أعداداً كبيرة من الباحثين عن عمل في عمان.

وأكد المشاركون على أهمية تفعيل هذا القطاع بصورة أفضل، ليعزز الاتجاه نحو نموذج التوظيف الذاتي للشباب عبر الدخول في شراكات صغيرة كرواد أعمال بمختلف المجالات الاقتصادية دون انتظار الالتحاق بالوظائف الحكومية وغير الحكومية.

وأشاروا إلى ضرورة الاستفادة من صندوق "الرفد" الذي أنشئ في يناير الماضي برأسمال يبدأ بسبعين مليون ريال عماني لرفد الشباب العماني، ليطوروا مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

أخبار جويك

العقيل استقبل وفداً صينياً

استقبل الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) وفداً اقتصادياً صينياً، ضم رجال أعمال ومستثمرين، وذلك في مقر المنظمة في الدوحة، بحضور مديري الإدارات في المنظمة، وقد بحث الجانبان مواضيع صناعية واستثمارية متنوعة.

ويمثل الوفد الصيني منطقة تيانهي في مدينة غوانغزو، التي تعد من أكثر المناطق نهضة في مجال الاستثمارات، وقد أطلع الوفد الأمين العام على أهداف الزيارة التي تتركز على تفعيل العلاقات بين الصين ودول الخليج، والتعريف بمنطقتهم وما تزخر به من فرص استثمارية نتيجة التطور الاقتصادي والعمراني والتكنولوجي والبشري الذي تشهده.

في المنتدى الخليجي السويسري الأمين العام يستعرض وضع "القطاع الصناعي بدول المجلس وآفاقه المستقبلية

قدم سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" ورقة عمل حول "القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي.. الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، وذلك في المنتدى الخليجي السويسري الذي نظمه "مركز الخليج للأبحاث"، والغرفة العربية السويسرية، وغرف مجلس التعاون الخليجي يومي 3 و4 سبتمبر 2013 في جنيف.

ألقى المنتدى -في دورته الأولى- الضوء على الفرص الاقتصادية المتوفرة لدى الجانبين الخليجي والسويسري، بهدف مساعدة الشركات ورجال الأعمال على فهم أفضل الفرص وطبيعة المناخ الاقتصادي ومزاياه، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) والتي تعتبر سويسرا عضواً فاعلاً فيها، حيث مهدت هذه الاتفاقية الطريق، وأتاحت فرصاً متعددة للقطاع الخاص لتوسيع وتعميق العلاقات الاقتصادية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد السويسري.

د. القرعان.. عضو بهيئة تحرير مجلة اقتصادية عالمية

تم تعيين الدكتور أنور القرعان مدير إدارة الدراسات والسياسات الصناعية في "جويك" عضواً في هيئة تحرير المجلة العالمية "مستجدات الاقتصاد والأعمال" Advances in Economics and Business، الصادرة عن شركة النشر الأميركية "هورايزن للبحوث"، وذلك لمدة ثلاث سنوات.

والدكتور أنور القرعان حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي والتنمية الاقتصادية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة عام 1988، وقد شغل مهاماً عديدة في دول ومؤسسات مختلفة، ومنها برنامج الأمم المتحدة للإنماء، جامعة أوكسفورد – المملكة المتحدة، الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجامعة قطر- دولة قطر، جامعة تكساس – الولايات المتحدة، وتولى مناصب عديدة، إدارية وأكاديمية، ومراكز بحثية واستشارية في الأردن.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

مؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ومسهماً في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإقراض الصناعي
- دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي
- الخدمات الاستشارية
- التركيز على العملاء
- التدريب وتنمية الكفاءات والمعرفة

للمزيد من المعلومات، نأمل الاتصال بالصندوق على العنوان التالي:

ص.ب. ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩ هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٧٧٤٠٠٢ - فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٧٩٠٠١٦٥

contactus@sidf.gov.sa

www.sidf.gov.sa

According to UNEP, a Structure of the SPP Action Plan involves the following:

1. Context	6. Sustainable Procurement in action
2. Sustainable development priorities	7. Priority product groups and services
3. Political support and definition of responsibilities	8. Market Engagement
4. Capacity Building	9. Monitoring and Evaluation
5. Communication	10. Budget

Readers are also encouraged to read a 189-page report by Rita Roos of the Center for Sustainable Management of Leuphana University of June 2012. That is a good reference for planning aspects in SPP.

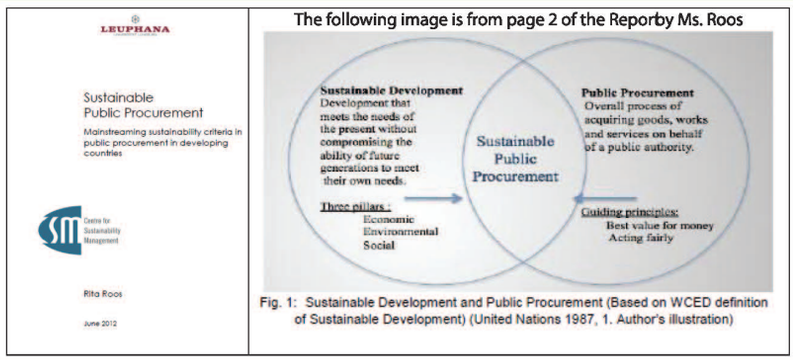

The following image is from page 2 of the Reporby Ms. Roos

Fig. 1: Sustainable Development and Public Procurement (Based on WCED definition of Sustainable Development) (United Nations 1987, 1. Author's illustration)

Structure of the SPP Action Plan Sustainable Public Procurement Implementation Guidelines United Nations Environment Programme Introducing UNEP's Approach	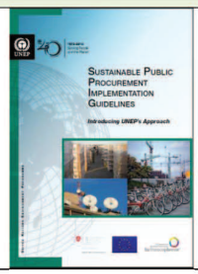
Sustainable procurement Practice Guidelines Government of Western Australia Department of Finance Government Procurement These guidelines utilize and build on work undertaker by members of the Australian Procurement and Construction Council's (APCC) Sustainable Procurement Working Group, in particular, procurement guidance material produced by the Queensland Government Chief Procurement Office.	

Guide to Sustainable Procurement New Zealand Government- Driving Better Value for Money Government Procurement Development Group | Ministry of Economic Development	

THE CASE OF NEW ZEALAND

When determining which stage of the procurement process is best to manage a particular sustainability issue, it is worth considering which stage of the product or service life cycle the issue relates to. For example, issues that relate to:

- ★ Raw materials: should ideally be focused on either the specification and/or the suppliers own supply chain management techniques.
- ★ Manufacture/Service delivery: should ideally be focused on the supplier selection stage, examining the suppliers' sustainability management of their business and products/service delivery.
- ★ Use of the product/service: should ideally focus on the specification and your own users' awareness of the sustainability issues they need to manage themselves when they use the product/service.
- ★ Disposal of the product/Conclusion of the service: should ideally focus on the suppliers' responsibility for disposal, your own users must also be aware of any long-term disposal legacy.

The above issues reflect New Zealand's methods for assessing suppliers. For example, suppliers of different contract categories are examined based on their overall sustainability risk profile as follows:

- ★ Critical contracts - High Value and High Sustainability Risk
- ★ Secure contracts - Low Value, but High Sustainability Risk
- ★ Drive contracts - High Value, but Low Sustainability Risk
- ★ Routine contracts - Low Value and Low Sustainability Risk

It should be noted that New Zealand's approach to commodity selection and prioritization is based on the same principles. A Very conservative approach is taken to manage critical and secure commodities.

In the case of Australia, the demand management side is a critical stage in SPP planning. Moreover, the definitions of potential sustainability impacts are carefully studied. Later, sustainability impact is taken to a scoring chart. Additionally, in the Australian case, the supply side is studied in as much care as the demand (or needs) side. In the SPP action planning, the priorities and objectives are carefully defined and an approach to sustainability objectives is designed. The following is an example:

An Example from The Australian Case	
Sustainability objective	Possible Procurement Approaches (i.e. How can the objective be achieved?)
Reduce energy consumption during product use	For example: • Specify energy efficiency criteria endorsed by the Government (e.g. Energy Star Rating) • Respondent to provide proposals to improve energy efficiency • Undertake a whole of life cost comparison as part of the tender evaluation process

To understand the above example, it is important to know how planning in Australia's SPP sets the sustainability priorities and objectives. The rational is as follows:

Sustainability impact identified	Opportunity to influence market (High/Medium/Low)	Scope to improve (High/Medium/Low)	Priority	Sustainability objective
Energy use	Medium	High	High	Reduce energy consumption during product use

and value- that was the core business of SPP, which is the application of appropriate sustainable procurement strategy based on risk and value, a means to deliver improved sustainable procurement results and to determine which sustainability impacts to address.

Risks are assessed continually during any procurement process. Therefore, whether the risk assessment is simple or threshold-based, the management of sustainability risks at different stages of the procurement process while working with suppliers to influence their practices, aims among other things, but chiefly, to drive the sustainability agenda. Delivering SPP results will definitely be based on sustainable procurement strategy and the prioritization of sustainability impacts that was made in the early stages of the procurement process.

Core Definitions & Principles

SPP is no longer a concept. Today, it should be an important aspect of planning. In Saudi Arabia, for example, value localization and local content development are hot issues and building the Saudi energy industries is an important driver of economic development.

> According to UNEP, SPP is "a process whereby organizations meet their needs for goods, services, works and utilities in a way that achieves value for money on a whole life basis in terms of generating benefits not only to the organization, but also to society and the economy, whilst minimizing damage to the environment."

A UNEP's report notes that the source of the above definition is "Procuring the Future - the report of the UK Sustainable Procurement Task Force", of June 2006. The Definition was adopted by the Marrakech Task Force on Sustainable Public Procurement. The footnote to the definition reads as follows:

> "Sustainable Procurement should consider the environmental, social and economic consequences of: Design; non-renewable material use; manufacture and production methods; logistics; service delivery; use; operation; maintenance; reuse; recycling options; disposal; and suppliers' capabilities to address these consequences throughout the supply chain.

UNEP provides the following Principles that were developed by the Marrakech Task Force (MTF) to guide countries on sustainable public procurement. They include:

- ★ Good procurement is sustainable procurement
- ★ Leadership
- ★ Policy through procurement
- ★ Enabling delivery
- ★ Implementing
- ★ Monitoring results and outcomes

A Quick Look at Country Approaches

New Zealand's approach to SPP is more focused on priorities, risk, and value. It should be noted that New Zealand has an advanced approach to SPP, although it is not universally applicable to other countries. However, it is a transparent economic approach. For example, in the definition of specifications and before invitations to bid are issued, New Zealand's SPP approach considers the following parameters:

PLANNING ASPECTS IN SUSTAINABLE PUBLIC PROCUREMENT

Rasim S. Abderrahim
Founder
Sustainabilitycorp.net
info@sustainabilitycorp.net

Introduction

It is not too early to call for action plans for Sustainable Public Procurement (SPP) in the GCC States, especially that most recent sustainability events in the GCC have been discussing business practices in the following business areas at the least:

- ★ Energy-Efficient Products
- ★ Low Energy Buildings
- ★ Electricity from Renewable Energy Sources

Country-level approaches follow the historical work of the United Nations Environmental Program (UNEP). In context, there is a universal approach; however, countries may differ in the procurement process settings. For example, needs and risk assessments follow the identification of priorities in certain countries. While in others, risks and impact are assessed first before exploring priorities. Additionally, in certain countries, the evaluation and selection of suppliers precede the stage of specification setting due to the importance of qualifying suppliers and assisting them to adapt to the specifications. Meanwhile, in other countries, and due to the large number of suppliers, setting specifications comes first as a means of filtering those qualified for bids evaluations and awards.

That was in the main procurement process; the sustainability factors have not been taken into the lab yet. Nevertheless, in SPP planning, all countries seek to 1) identify, 2) prioritize sustainability impacts, and 3) move to the short-list of issues. Due to the complicated nature of commodity selection in SPP, the short-list of issues becomes the specific agenda for sustainability risk assessment.

Planning Mechanics

Planning entails action setting, and accordingly, selected commodities are added to a priority list based on risk

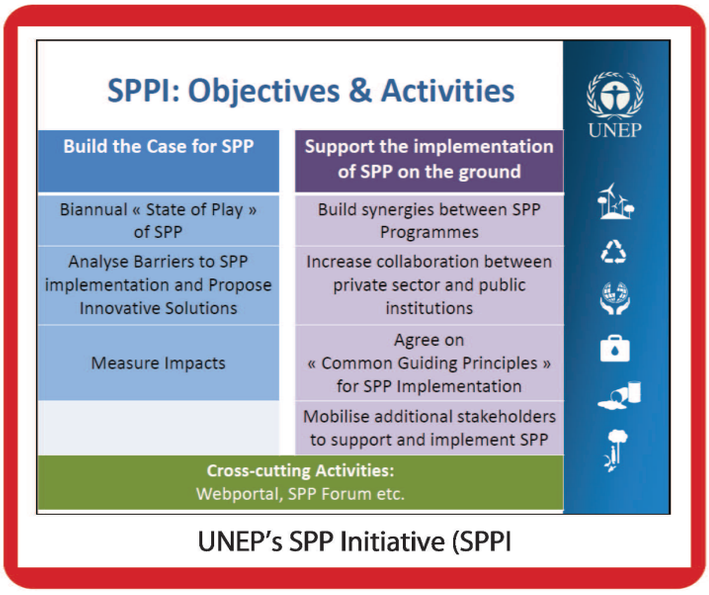

UNEP's SPP Initiative (SPPI

القطاع الصناعي الخليجي..
خطوات بناءة نحو المسؤولية الاجتماعية

على مر السنوات الماضية، ساهمت شركات عالمية عدة بالقطاعين العام والخاص في دعم قضايا إنسانية واجتماعية تطال شريحة واسعة من الناس، وتعدّ من الهموم الحياتية الملحة، كالفقر والإعاقة ورعاية الأيتام ومحو الأمية، وصولاً إلى القضايا البيئية.

وجاءت مبادرة "إعادة التدوير للصناعات الخليجية" -التي أطلقتها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)- ضمن هذا الإطار، بهدف النهوض بالقطاع الصناعي وتفعيل مساهمته في حماية البيئة عبر نشر ثقافة إعادة التدوير، إضافة إلى الدور الإنساني الاجتماعي بخلق فرص عمل جديدة ومنتجة.

تندرج المبادرات الإنسانية والاجتماعية والبيئية للشركات في تحسين مستوى حياة البشر ضمن عنوان عريض هو "المسؤولية الاجتماعية"، التي عرّفتها الأمم المتحدة بأنها "الالتزام الطوعي لمنشآت القطاع الخاص، والعمل مع موظفيها والمجتمع ككل على تحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والمجتمع في آن واحد". كما عرّفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية بأنها "مفهوم تعمل من خلاله الشركات على إدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية، وفي تفاعلها مع جهاتها المعنية على أساس طوعي". إذن لم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات مقتصرة على العمل الخيري كتقديم المساعدات ومنح التبرعات للجمعيات، فالفكرة تبلورت لينكب الاهتمام على إطلاق المبادرات الهادفة التي تترك أثراً إيجابياً في حياة الأفراد، والقيام بالممارسات البناءة وفق القيم الأخلاقية، مما يرسخ وجود هذه الشركات في أذهانهم.. وحياتهم.

من هنا، كان من الأهمية بمكان تفعيل دور الشركات اجتماعياً، من خلال إستراتيجيات واضحة تحدث نقلة نوعية في المجتمع ولا تكتفي بتحقيق الأرباح فقط، فالمنافسة تفترض تقديم الأفضل للمستهلك، خصوصاً أن الأسواق المفتوحة أتاحت له الحصول على مختلف الخدمات والمنتجات، وهذا ما دفع الشركات للبحث عن التميز من خلال التوجه لاحتياجاته الإنسانية الأخرى.

وقد بدأت ثقافة المسؤولية الاجتماعية تنتشر في العالم العربي وفي الخليج خصوصاً، ولعل أحد أبرز المبادرات الهادفة لدعم جهود ربط المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنافسية للمنشآت، كان إطلاق مؤسسة الملك خالد الخيرية في السعودية جائزتها "للتنافسية المسؤولة" لمنشآت القطاع الخاص، التي استطاعت بناء ميزة تنافسية، وتطبيق أفضل الممارسات لدعم التنمية المستدامة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والإسهام في تحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن المنشآت الصناعية البارزة التي نالت هذه الجائزة الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، والشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية "ناتبت"، وشركة مرافق الكهرباء والمياه في الجبيل وينبع "مرافق".

ومن الواضح أن وعي المجتمعات بالقضايا الملحة وارتفاع الحس الإنساني جعلا شركات القطاع الصناعي -إلى جانب حرصها على تقديم الخدمات الأفضل- حريصة على اتباع نهج المسؤولية الاجتماعية الذي يعود عليها بالنتائج الإيجابية كما على المجتمع، عبر دعم ورعاية النشاطات الخيرية والفعاليات الإنسانية والاجتماعية والبيئية والرياضية والوطنية وإطلاق المبادرات الهادفة، مثل رعاية شركة "المراعي" مؤتمر الجمعية السعودية لأمراض الصرع. أضف إلى ذلك قيام بعض المؤسسات بشراكات مع جمعيات خيرية في مشروعات غير ربحية، يكون الهدف منها الاستثمار الإنساني الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، تظهر تجربة عالمية لافتة لشركة "جنرال موتورز" التي استثمرت خلال خمس سنوات حوالي ٥ مليارات دولار في بحوث الإبداع البيئي (Ecomagination) لخفض استنزاف المياه والطاقة، وبالمقابل حققت إيرادات قاربت ٧٠ مليار دولار.

في المحصلة باتت برامج المسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً من الخطط الإستراتيجية للشركات، وتنشأ لها إدارات منفصلة في بعض الشركات كشركة الاتصالات "فودافون"، كما تخصص لمبادراتها ميزانيات ضخمة، وتوظف فيها الموارد الكبيرة لتعظيم الفائدة منها بالدرجة الأولى، ولتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد. فالمسؤولية الاجتماعية تشكل أحد أبرز متطلبات التنمية المستدامة، كونها تقوم على سد النقص في الاحتياجات الإنسانية والمجتمعية والوطنية عامة، وإدراك الشركات (شركات القطاع الصناعي خصوصاً) لمسؤوليتها الاجتماعية، ما هو إلا ترسيخ لمفهوم التكافل، فالدعم المقدم من قبلها هو جزء من واجبها تجاه الإنسان، الذي يشكل حجر الأساس فيها كما في المجتمع، فهي لا تعمل بمعزل عنه، وأية لمسات إيجابية تطرأ على حياته تنعكس إيجاباً على حياته ومحيطه وعمله، أي عليها في نهاية المطاف.

عبير عادل جابر
aajaber@goic.org.qa

Industrial
Market
Intelligence
PLUS

البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

www.imiplus.goic.org.qa

التحويلية
QIMC

أرسينا القواعد لمستقبل واعد
THE TRUE ESSENTIALS TOWARDS A PROMISING FUTURE

التحويلية.... تحقق أعلى إنجازات

التحويلية هي شركة رائدة في مجال الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم. تمضي قدماً على أساس متين، وتبذل كل جهد ممكن لتعزيز القطاعات الإقتصادية والصناعية المختلفة نحو تقدم قطر.

Subsidiaries: